" الآثار الاجتماعية والنفسية لظاهرة العنف ضد المرأة دراسة ميدانية بشعبيتي الزاوية والنقاط الخمس بالجماهيرية العربية الليبية "

دكتور/ على طلبه محمد
مدرس علم الاجتماع
كلية الآداب بقنا - جامعة جنوب الوادي

تمهيد:

لاشك في أن جرائم العنف ضد المرأة تشكل خطورة كبيرة على المجتمع نظرا لما تتركه من أثر بالغ يهدد كيان وحياة الأسرة، ومن أجل ذلك كان هذا الموضوع جديرا باهتمام الباحثين والمتخصصين وبخاصة في السنوات الأخيرة نظرا لانتشاره في كثير من المجتمعات المتقدمة والمتخلفة، وتشير الإحصائيات إلى أن العنف ضد المرأة ليس قاصرا على مجتمع بعينه، فهو يتوغل في كل المجتمعات وبأبشع صوره، فكما يمارس في المجتمعات المتخلفة يمارس في المجتمعات المتقدمة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، فالواقع يشير إلى أن المجتمعات الأوربية والأمريكية عرفت عددا كبيرا من حوادث العنف داخل الأسرة وبخاصة ضد المرأة ، فمثلا في تقرير نشره الكونجرس الأمريكي عام ١٩٨٦ عن الجرائم التي تقع في محيط الأسرة أهمها التعذيب وسوء استغلال الأطفال ، والعلاقات الجنسية مع المحارم ، وقتل الزوجات وإساءة معاملة الكبار وغيرها .

وقد اختلف الباحثون في مجال العلوم الإنسانية حول تفسير سلوك العنف الأسري، فذهب البعض إلى اعتباره نمطا سلوكيا طبيعيا ، بينما يرفض البعض الآخر اعتباره سلوكا غريزيا، ولذلك فان سلوك العنف إنما يتأتي وفقا لهذا الاتجاه تبعا لما يحيط بالإنسان من ظروف بيئية وما يكتسبه من خبرات في مجالها، وهناك من يرى أن العنف ما هو إلا استجابة غير مباشرة للبناء الاجتماعي سواء بسبب الإحباط الناتج عن الضغوط الاجتماعية والاقتصادية الشديدة والفرص غير الملائمة، وفي كل الأحوال حيث أن العنف ضد المرأة يحدث داخل سياق اجتماعي، لذلك لا يمكن التقليل من شأن الظروف الاجتماعية التي تحيط بالأسرة إضافة إلى عوامل أخرى لعبت دورا في تفشي هذه الظاهرة

كوسائل الإعلام وعدم فعالية القوانين والتشريعات وسطوة العلاقات الاجتماعية وغيرها.

ومن هذا المنطلق كان التفكير في الدراسة الراهنة "الآثار الاجتماعية والنفسية لظاهرة العنف ضد المرأة" للوقوف على حجم المشكلة بمجتمع الدراسة وتوضيح أسبابها وأهم ملامحها وأشكالها والآثار الاجتماعية والنفسية التي تحدثها على الأسرة والمجتمع ،وأصبح واضحا أن أهمية الدراسة تتمثل فيما يلى :

١- يلاحظ أن هناك قصورا واضحا في المعلومات والتقارير الخاصة بالعنف ضد المرأة ، ويرجع ذلك للعادات والتقاليد ومنظومة القيم التي تحكم المجتمع ، واعتبارا أن أي إمرأة تقوم بإبلاغ السلطات الأمنية سوءة اجتماعية تتنافي مع الأعراف والقيم ، وبالتالي ترتكب العديد من الجرائم ضد المرأة تحت تلك المظلة،ومن هنا كان دافعا لإجراء هذه الدراسة لتفعيل القوانين وتوعية المرأة بحقوقها .

٢- يعتبر المجتمع الليبي من المجتمعات البكر التي لم يتناولها كثير من الباحثين- ففي حدود علم الباحث- لم يتطرق أحد من الباحثين من قبل لتناول هذه الظاهرة ورصد أبعادها .

٣- أن هذه الظاهرة انتشرت في كل المجتمعات بلا استثناء وبالتالي فهي بحاجة إلى وجود سياسة شاملة لمواجهتها ، فهي تحتاج إلى تضافر كل الجهود من قبل الهيئات الرسمية والشعبية .

وتستهدف الدراسة الراهنة "التعرف على حجم ظاهرة العنف ورسم ملامحها وأشكالها المباشرة وغير المباشرة" ، هذا بجانب أهداف أخرى تسعى الدراسة لتحقيقها منها :

١- التعرف على نظرة المجتمع للمرأة مع إبراز الوضع الذي تحتله بمجتمع البحث .

٢- التعرف على عوامل الثقافة السائدة من عادات وتقاليد وموروثات اجتماعية وثقافية وعلاقة ذلك بالعنف ضد المرأة .

٣- التعرف على أشكال العنف التي تتعرض لها المرأة بمجتمع البحث ،وما الأسباب التي تجعلها تتقبل بعض أشكال العنف .

وقد أثارت الدراسة عدة تساؤلات تصل بالبحث إلى النتائج المرجوة ، وتتحدد فيما يلي :

١- ما الأسباب والدوافع التي وراء ارتكاب الرجل لجرائم العنف ضد المرأة بمجتمع الدراسة ؟.

٢- هل هناك علاقة بين الموروث الاجتماعي الذي ينظر إلى المرأة بدونية وارتفاع ظاهرة العنف ضد المرأة ؟.

٣- هل لثقافة المجتمع وعاداته وتقاليده دور في ارتفاع معدل جرائم العنف ضد المرأة ؟ .

ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها ، قام الباحث بوضع خطة ميدانية تضمنت مجالات الدراسة وحجم العينة وطريقة سحبها والمناهج والأدوات المستخدمة والأساليب الإحصائية التي اعتمدت عليها الدراسة في تحليل العلاقة بين المتغيرات كما يلي :

١- ركزت الدراسة في مجالها الجغرافي على شعبيتي الزاوية والنقاط الخمس بغرب الجماهيرية نظرا للكثافة السكانية الكبيرة وتعدد الأنشطة الإنتاجية والخدمية بهذه المنطقة ، أما المجال البشري فقد تمثل في اختيار عينة تم سحبها بطريقة عشوائية قوامها ١١٤ مفردة من الفتيات والسيدات في مختلف الفئات العمرية والمستويات المهنية والتعليمية والحالة الاجتماعية، وقد تحددت وحدة الدراسة في المرأة المتعلمة وغير المتعلمة، العاملة وغير العاملة، المتزوجة وغير المتزوجة التي تسكن الريف والحضر .

٢- أما عن مناهج الدراسة، فقد تحددت في المنهج الوصفي وذلك بهدف جمع البيانات عن حجم الظاهرة ومحاولة تفسير أبعادها وملامحها، والمسح الاجتماعي بالعينة للتعرف على خصائص عينة البحث.

وقد استخدم الباحث مجموعة من الأدوات لجمع البيانات تمثلت في الملاحظة العلمية والاستبيان بالمقابلة التي تضمنت مجموعة من الأسئلة تم توجيهها إلى عينة البحث التي وقع عليها الاختيار ،وقام الباحث بتفريغ البيانات التي حصل عليها من خلال الاستبيان بالمقابلة واستخراج النسب المئوية الخاصة بكل بند من بنود الاستمارة ، وعمل جداول بسيطة وجداول مركبة للكشف عن العلاقة بين

متغيرات الدراسة، وقد استخدم مجموعة من الأساليب الإحصائية في معالجة البيانات الميدانية وتحليلها للكشف عن الارتباط بين متغيرات الدراسة .

ومن ثم فقد عالجت الدراسة الموضوع على مستويين متداخلين الأول هو التأصيل النظري والتصوري لقضايا الدراسة، والثاني هو التحليل الامبيريقي لمتغيري الدراسة والانتهاء إلى صياغة نتائج الدراسة ، وقد اشتملت الدراسة على :

المبحث الأول : العنف الأسري عالميا ومحليا .

المبحث الثاني : النظريات المفسرة للعنف ضد المرأة .

المبحث الثالث : الدراسات السابقة .

المبحث الرابع : الإجراءات المنهجية للدراسة .

المبحث الخامس : نتائج الدراسة وتوصياتها .

وقد انتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المحددة للإجابة عن تساؤلاتها ، وتوصلت إلى عدة توصيات ,وقد واجهت الدراسة بعض الصعوبات تمثلت في صعوبة الحصول على إحصاءات تفيد بحجم الظاهرة وملامحها، وكذلك إحجام الكثير من الفتيات والسيدات عن ملء الاستبيان ورفض البعض إكمال الاستبيان، لكن تم التغلب على كل تلك الصعوبات وتذليلها.

وبعد هذه الدراسة "الآثار الاجتماعية والنفسية لظاهرة العنف ضد المرأة، دراسة ميدانية بشعبيتي الزاوية والنقاط الخمس" , غاية ما نرجوه لها أن تكون ذات نفع وفائدة .

والله الموفق

الباحث

المبحث الأول

العنف الأسري عالميا ومحليا

تمهيد:

يعتبر العنف ضد المرأة جزء من العنف العام الموجود في المجتمعات البشرية، إلا أنه قد حظي باهتمام خاص في السنوات الأخيرة نظرا لاستفحال هذه الآفة في كثير من المجتمعات، ولهذا أصبحت قضية العنف ضد المرأة إحدى القضايا الأساسية التي شغلت اهتمام المؤسسات والمنظمات الدولية، حيث أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي للقضاء على العنف الموجه ضد المرأة في عام ١٩٩٣ وعرفت العنف على أنه [١]٠ أي عمل من أعمال العنف القائمة على نوع الجنس يترتب أو من المحتمل أن يترتب عليه أذى بدني أو جنسي أو نفسي أو معاناة للمرأة، بما في ذلك التهديد بالقيام بأعمال من هذا القبيل، والإكراه والحرمان التعسفي من الحرية سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة٠

ومشكلة العنف ضد المرأة ظاهرة قديمة تاريخيا، إلا أن تفاقمها وتعدد أشكالها في الحضارة المعاصرة جعل منها معضلة دولية تحاول كافة دول العالم ومن بينها مجتمع الدراسة التصدي لها بكافة السبل، فقد كانت بعض الحضارات السابقة تذبح النساء والأطفال وتقدمهم قرابين للآلهة، كما كان من حق الرجل أن يقتل زوجته أو أطفاله دون وازع أو رقيب، وفي العصور الوسطى كانت مخالفة الزوجة لزوجها تعتبر نوعا من الجنون أو ضربا من السحر، وكانت تساق بسبب ذلك إلى التعذيب أو الحرق حتى الموت، وفي تاريخنا العربي تعد ظاهرة وأد البنات قبل الإسلام مثالا حيا على سوء معاملة الطفلة الأنثى [٢].

وهذا يوضح أن العنف ضد المرأة يمثل آلية من الآليات الاجتماعية الخطيرة التي ترغم المرأة على أن تشغل مرتبة أدنى بالمقارنة مع الرجل، وفي كثير من الحالات يحدث العنف ضد النساء والفتيات في الأسرة داخل المنزل، حيث يتم التغاضي عن أعمال العنف، ومن هذا المنطلق نسلط الضوء في هذا المبحث على عدة نقاط محورية لعل أهمها:

أولا: العنف في المجتمعات الغربية:

إن ظاهرة العنف ضد المرأة ظاهرة عالمية نجدها في كل الدول وفي كل المجتمعات غنية كانت أو فقيرة، وتختلف نسبيا من منطقة إلى أخرى وفي السنوات الأخيرة نجد أن

هذه الظاهرة استقطبت اهتماما عالميا قد بدا ذلك جليا من خلال الندوات الدولية والأبحاث والدراسات التي طرقت هذا المجال واهتمام الحكومات والمنظمات غير الحكومية بظاهرة العنف ضد المرأة وحاولوا جاهدين الحد من هذه الظاهرة وإيجاد قوانين وتشريعات تحمي المرأة من أشكال العنف المتعددة [٣]، فهى من الممارسات القديمة التي لها جذورها التاريخية البعيدة والتي ترتبط بثقافات الشعوب وبالعديد من الجوانب الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والسياسية كالحروب والفقر والجهل والصراعات العرقية والدينية والطائفية والطبقية، كما ترتبط بمفاهيم الذكورة والأنوثة وأشكال التربية ومضامينها [٤].

ولا شك أن هناك علاقة وثيقة بين ممارسات العنف ضد النساء وبين المشكلات الاجتماعية والأزمات الأخلاقية التي تعاني منها بعض الشعوب والمجتمعات مثل مشكلات الأمية وتعاطى المخدرات والبطالة والتخلف وهذا يعني أنها ظاهرة عالمية تعاني منها المرأة في كل مكان وأينما كانت وإن اختلفت أشكالها ، كما تختلف النظرة إلى ممارسات العنف المستخدمة مع النساء باختلاف ثقافات الشعوب، فبعض الشعوب تعتبر هذه الممارسات أمرا طبيعيا بل ومرغوبا فيه ثقافيا ،وبعض المجتمعات تنظر إلى هذه الممارسات كجرائم تحرمها نصوص القانون سواء العرفي أو المكتوب، ففي ثقافة بعض المجتمعات الأولية كالقبلية أو الريفية لا يكون الرجل رجلا إلا إذا كان قاسيا على زوجته وأولاده مستبدا برأيه، لا يسمح لهم بالمناقشة والحوار وإبداء الرأي، وهنا تشيع جرائم التربية التسلطية وقمع النساء وضربهن وإهدار حقوق الطفل والمرأة، لكنها داخل هذه الثقافات تعد جرائم من منظور الأديان السماوية ومن منظور المجتمعات المتحضرة والمتقدمة اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا [٥].

لكن هذا لا يعني أن ممارسات العنف ضد المرأة قاصرة على المجتمعات المتخلفة وحدها لأنها تمارس كذلك وبأبشع الصور داخل المجتمعات المتقدمة اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا، هذا ما أكدت عليه الإحصاءات في المجتمعات الغربية التي تحمل شعار الديمقراطية والعدالة والمساواة وسيادة القانون [٦]، ومن هذا المنطلق نسلط الضوء في سياق رؤيتنا الحضارية لواقع المرأة الغربية وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا كما يلي:

١- العنف ضد المرأة في أمريكا :

على الرغم من المؤتمرات والندوات والدراسات التي تركز أساسا على العنف والتمييز اللذين تتعرض لهما المرأة في الأسرة والمجتمع الأمريكي، نجد أن العنف بشتى أنواعه لحق بأضعف أعضاء الأسرة أي النساء والأطفال ، ولا يزال الكتمان وعدم كفاية الأدلة والحواجز الاجتماعية والقانونية تجعل من الصعب الحصول على بيانات مضبوطة عن العنف المنزلي الموجه ضد المرأة والذي يعتقد علماء الاجتماع أنه أقل ما يبلغ عنه من أنواع الجرائم، ومعظم البيانات عن العنف الموجه ضد المرأة تجمع من دراسات صغيرة عما يفترض أنه ظاهرة عالمية وهي لا يمكن استخدامها في توفير مؤشرات دقيقة عن مدى العنف الموجة ضد المرأة، ولكنها بينت بشكل قاطع أن العنف في البيت الأمريكي أمر شائع وأن المرأة هي ضحيته في أكثر الحالات.

ففي عام ١٩٨١ قام "شتراوس" بدراسة أشار فيها إلى أن حوادث العنف الزوجي منتشرة في ٥٠-٦٠٪ من العلاقات الزوجية في الولايات المتحدة الأمريكية، في حين قدر "راسل" عام ١٩٨٢ هذه النسبة ٢١٪، وقدرت "باغلو" النسبة بأنها تتراوح بين ٢٥-٣٥٪ كما بين "أبلتون" في دراسة أجراها عام ١٩٨٠ على ٦٢٠ امرأة أمريكية أن ٣٥٪ منهن تتعرض للضرب مرة واحدة على الأقل من قبل أزواجهن.

وفي عام ١٩٨٤ أشارت "والكر" في دراسة لها أن ٤١٪ من النساء الأمريكيات ضحايا العنف الجسدي من جهة أمهاتهن، ٤٤٪ من جهة آبائهن، كما بينت أن ٤٤٪ منهن كن شهودا لحوادث الاعتداء الجسدي لآبائهن على أمهاتهن ,وفي دراسة ميدانية شملت ٦٠٠٠ عائلة أمريكية أوضحت أن ٥٠٪ من الرجال الذين يعتدون بشكل مستمر على زوجاتهم يعتدون أيضا وبشكل مستمر على أطفالهم، وأكدت الدراسة أن الأطفال الذين شهدوا عنف أبائهم معرضون ليكونوا عنيفين ومعتدين على زوجاتهم بنسبه ثلاثة أضعاف من الذين لم يشهدوا العنف في طفولتهم.

وطبقا لإحصاءات وزارة العدل الأمريكية وفي تقرير صدر عام ١٩٩٣ أشار إلى أن كل ١٥ ثانية تضرب امرأة داخل المنازل، وهناك دراسة قام به BACHMAN في عام ١٩٩٥ أوضح فيها أن النساء ما بين ١٩سنة إلى ٢٩ سنة سجلن معدلا عاليا في البلاغات لدى مراكز الشرطة ضد العنف ومن قبل أزواجهن ولعل هذه دلالة على إهانة المرأة وغياب حقوقها

[٧]، ومن أكثر الإحصاءات اعتدالا في المجتمع الأمريكي دراسة تؤكد أن ما يقرب من مليون امرأة سنويا تكون ضحية للعنف من قبل الأهل والأقارب.

٢ـ العنف ضد المرأة في بريطانيا :

فالعنف في المجتمع الإنجليزي لا يقل عن مثيله في المجتمع الأمريكي فكما تشير الشواهد الميدانية إلى أن أكثر من ٥٠٪ من القتيلات كن ضحايا الزوج أو الشريك وارتفع العنف في البيت بنسبة ٤٦٪ خلال عام ١٩٩٢، كما وجد أن ٢٥٪ من النساء يتعرضن للضرب من قبل أزواجهن أو شركائهن وتتلقى الشرطة البريطانية ١٠٠ ألف مكالمة سنويا لتبلغ شكاوي اعتداء على زوجات أو شريكات، علما بأن الكثير منهن لا يبلغن الشرطة إلا بعد تكرار الاعتداءات عليهن عشرات المرات.

وتشير "جين لويس" إلى أن ما بين ثلث إلى ثلثي حالات الطلاق تعزى إلى العنف في البيت وبصورة رئيسية إلى تعاطي المخدرات أو المسكرات بجانب تدني المستوى الأخلاقي للأزواج، وفي استطلاع عن العنف ضد المرأة في بريطانيا شاركت فيه سبعة آلاف امرأة أوضح أن ٢٨٪ من المشاركات تعرضن للعنف من قبل أزواجهن وفي تقرير بريطاني آخر أفاد بأن الزوج يضرب زوجته دون أن يكون هناك مبرر للضرب ويشكل هذا ٧٧٪ من عمليات الضرب بكافة أنواعه وأشكاله من لطمات ولكمات وركلات ورفسات وضرب الرأس بعرض الحائط وأحيانا قد يصل الأمر ببعضهم إلى حد إطفاء السجائر على جسدها أو تكبيلها بالسلاسل والأغلال ثم إغلاق الباب عليها وتركها على هذه الحال ساعات طويلة [٨]، وهذا يعنى أن العنف ليس مرتبطا بمجتمع معين أو ثقافة معنية، فمن خلال الإحصائيات في أكثر المجتمعات تقدما وتحضرا نلاحظ أن العنف ضد المرأة تجاوز الأبعاد الإنسانية لا يمارسه رجال أميون يعيشون في أعماق الريف ولا أناس يقبعون تحت خط الفقر.

ومن هذا المنطلق فالعنف ضد المرأة ظاهرة مرضية خطيرة ومنتشرة في كافه المجتمعات بكافة شرائحها وطبقاتها كما أنها ليست مرتبطة بالدين أو بالعرق أو بالمستوى الثقافي أو الاقتصادي , لذا يمكن القول بأن العنف ضد المرأة أصبح قضية مجتمعية بالغة الأهمية بعد أن أصبحت ظاهرة عالمية لا ترتبط بدرجة تقدم المجتمع أو تخلفه كما لا ترتبط بالمستوى الاقتصادي أو الاجتماعي لأفراده، كما أنها ليست مرتبطة بالدين أو العرق، فقد أثبتت الدراسات أن المرأة قد تقع ضحية للعنف في مختلف

المجتمعات بل في كافة الطبقات أو الشرائح المجتمعية، وليست في طبقة دون الأخرى أو في شريحة دون غيرها، كما تم التوصل أيضا إلى أن العنف ضد المرأة لا يقتصر على الإيذاء النفسي والمعنوي والمجتمعي والمؤسسي.

ثانيا : العنف ضد المرأة في المجتمعات العربية :

من المعروف أنه لفهم أي ظاهرة اجتماعية لابد من العودة إلى أصولها التاريخية وكيفية تطورها فالبحث في ظاهرة العنف ضد المرأة العربية يستدعي إلقاء نظرة متأنية وعميقة على مكانة المرأة ووضعها في التاريخ والتراث العربيين [٩].

وباستعراض الدراسات وكتب التراث نلاحظ أن مشكلة العنف ضد المرأة ظاهرة قديمة تاريخيا، فقد كانت بعض الحضارات السابقة تذبح النساء والأطفال وتقدمهم قرابين للآلهة، كما كان من حق الرجل أن يقتل زوجته أو يقتل أطفاله دون وازع أو رقيب باعتبارهم عبيدا أو من ممتلكاته الخاصة، وفي العصور الوسطى كانت مخالفة الزوجة للزوج تعتبر نوعا من الجنون أو ضربا من السحر، وكانت تساق بسبب ذلك إلى التعذيب أو الحرق حتى الموت [١٠].

وقبل بزوغ شمس الإسلام كان المجتمع العربي مجتمع قبلي عشائري ساد فيه شكل العائلة البطريركية الأبوية التي تخضع لشخص واحد هو رئيس العائلة، ففي العائلة السامية يعيش رئيس العائلة هذا في ظل تعدد الزوجات، وللعبيد زوجات وأولاد وغاية التنظيم كله رعاية القطعان في حدود رقعة معينة من الأرض، فالسلطة الأبوية وامتلاك العبيد هما الميزتان الأساسيتان لهذا الشكل من العائلة فللأب سلطة أبوية مطلقة على جميع الأشخاص الخاضعين له ويعتبر هذا الشكل من العائلة امتيازا للأغنياء والأعيان فقط القادرين على شراء عدد من الزوجات والعبيد، ويكون لربة البيت وهي غالبا زوجة رب البيت مكانة خاصة، أما سواد الشعب فيعيش حالة أحادية الزواج وقد سمى هذا الشكل من الزواج من قبل علماء الاجتماع بالزواج الثنائي الذي تميز بتعدد الزوجات وكثرة حالات الطلاق والخيانات الزوجية [١١].

ومع ذلك كانت هناك أشكالا أخرى موجودة في بعض القبائل بحسب درجة تطورها، ففي بعض المجتمعات التي تعتبر الحروب مصدرها الأساسي للحياة ولتأمين وضعها يقوم سادة هذا المجتمع بتحويل أسري الحرب من الرجال إلى عبيد يعملون لديهم وتحويل السبايا من النساء إلى آلة لإنتاج الأولاد، لذا كان القتال ومهاجمة القبائل المجاورة

في هذه المجتمعات هي الشغل الشاغل لهم، وتقدر قيمة الفرد في هذه المجتمعات بمقدرته على القتال وجلب المزيد من الثروة والفائدة إلى عشيرته، ليس هذا فحسب بل كانت بعض المجتمعات يرث الابن فيها زوجة أبيه إذ يلقي عليها ثوبه ليثبت ملكيته لها وبعد ذلك له الخيار في أن يتزوجها أو يعضلها إلا إذا افتدت نفسها وكان ذلك يسمى بالمقت، كذلك كانت الأسيرة ذات المال يمكن أن تفتدي نفسها بما يسمى المكاتبة أي تدفع لمن يملكها ثمن نفسها ليطلقها [١٢].

ويتطور المجتمع في الجزيرة العربية ظهرت أشكالا أخرى من السلطة الأبوية ونظام العبودية خلف لنا آثارا سيئة كانت المرأة هي التي تدفع ثمنها فكان هناك ما يسمى بزواج البعولة أو نكاح المتعة وهو تأكيد على أن المرأة بضاعة لها ثمن إذ يدفع الرجل للمرأة ثمن استمتاعه بها مدة من الزمن، وإذا رزقت بولد من هذا الزوج تنسبه إليها [١٣]، كذلك نكاح الاستبضاع وهو أن يرسل الزوج زوجته إلى شخص أخر كي يجامعها فتحمل منه والغرض من ذلك إنجاب الأولاد، ونكاح البدل بأن يتبادل رجلان زوجتيهما، ومثله نكاح الشغار وهو أن يزوج رجلان كل منهما للآخر ابنته بلا مهر، كذلك كان هناك نكاح الذواق بأن تتزوج المرأة رجلا للتجربة ثم تطلقه لتتزوج غيره، حتى قيل أن إحداهن وتدعى "أم خارجة" جامعت أكثر من أربعين رجلا ولاشك أن مثل هذا الزواج من مخلفات عصر الأمومة، وأن هؤلاء السيدات اللاتي كن يقمن بهذا الزواج كانت تتميز بمنزلة اجتماعية واقتصادية مهمة بجانب أنها كانت برغم زيجاتها المتكررة تفرض احتراما اجتماعيا على الرجال [١٤].

من خلال ذلك كله يتضح أن المرأة في العصر الجاهلي كانت بضاعة تباع وتشترى ويرتفع ثمنها بارتفاع مواصفاتها إلا في حالات نادرة كانت المرأة فيها ذات مكانة اجتماعية واقتصادية تعطيها بعض الحقوق، أما باقي النساء يحق للرجل أن يملك المرأة منذ ولادتها ويحق له ممارسة كل أشكال العنف والاضطهاد ضدها.

وجاء الإسلام بمثله وتعاليمه كثورة حقيقية في مجال حقوق المرأة ورد اعتبارها وحفظ كرامتها وانسانيتها ورفع الظلم الذي لحق بها فاستنكر عادة الجاهلية بكراهية مولد البنات واعتبر البنت هبه من الله ونعمة يهبها لمن يشاء وأوصى المسلمين بحسن رعاية بناتهن وتربيتهن وعدم تفضيل الذكور عليهن في الرعاية والحب والعطف والحنان [١٥]، كما رفض الغيرة المرضية من قبل بعض الآباء تجاه بناتهن والتي تدفعهم إلى محاصرتها في

البيت وسوء الظن بها وحرمانها من حقوقها الشرعية في التعليم ، وكفل لها حقها في الكسب والتملك وحقها في الميراث، وشرع الطلاق كحل نهائي إذا تعذرت الحياة الزوجية وقد راعي حقوق المرأة في الطلاق ،كما كفل لها حقها في المشاركة السياسية وإدارة شئون الأمة سواء عبر الانتخاب والترشيح أو تولي الوظائف العامة ، فلقد شاركت المرأة المسلمة في دولة الإسلام الأولى بالمدينة في كل شئون الدعوة والمجتمع و الدولة ،وقد أكد كثير من الفقهاء حق المرأة في المشاركة في كل منا شط الحياة وفندوا دعاوى المعارضين لمشاركة المرأة والذين يريدون تغييبها عن الشئون العامة والذين لا يملكون أي أدلة صحيحة على ذلك سوى موروثات اجتماعية وعادات وتقاليد لبست ثوب الدين ولم تصمد أمام الحجج والأدلة القوية التي أكدت أن النساء شقائق الرجال وأن المساواة هي القاعدة العامة في الإسلام [١٦] .

وهذا يعني أن المرأة لم تنل حريتها كاملة وأدميتها كبنت وزوجة وأم إلا في الإسلام ولا تزال حقوق نساء العالم في القرن الواحد والعشرين في أرقى دول الحضارة دون حقوق المرأة في الإسلام، بل إن ما في الحضارات العصرية من محاسن إنما مصدره الإسلام بالاحتكاك حيث شرق الإسلام إلى الصين وغرب إلى المحيط الأطلنطي والأندلس ووصل شمالا إلى أواسط أوروبا عن طريق قبرص وصقلية وإيطاليا، وحتى العلوم الدنيوية كانت مصدر النهضة العلمية في أوروبا بعد القرون الوسطى وبعد الحروب الصليبية [١٧] .

من خلال العرض السابق يتضح أن العنف ضد المرأة ظاهرة عالمية وسلوك موجود في جميع المجتمعات خلال الأزمنة المختلفة [١٨]، كما أنها مرتبطة بالعديد من العوامل والمتغيرات التي يسهم كل منها بدور في وقوعها كالمتغيرات الاجتماعية والنفسية والثقافية والاقتصادية والسياسية [١٩] وهذا ما سوف نسلط عليه الضوء ضمن هذه الدراسة لاحقا.

ثالثا : تعريف العنف :

يكاد يكون من الصعب تقديم تعريف موحد للعنف وذلك لاختلاف اهتمامات وتخصصات الباحثين في هذا الصدد، لذا نجد أن تعريف العنف في علم النفس أو علم الاجتماع يختلف عن تعريفه في علم السياسة أو القانون أو علم الإجرام، كما أنه يعرف أحيانا بطرق تختلف باختلاف الأغراض التي يكون مرغوبا الوصول إليها وباختلاف الظروف المحيطة أيضا.

ويعتبر تعريف العنف بشكل عام والعنف الأسري بشكل خاص إشكالية شائكة، فهناك تعريفات عديدة يعكس كل منها وجهه نظر المدرسة الفكرية التي يملكها، ومع ذلك يمكن القول بأنها جميعا تتفق في إبراز فكرة الشدة والإيذاء وفكرة القوة البدنية والضغط النفسي والعصبي بين قوى غير متكافئة، وقد يأخذ العنف حمايته ومشروعيته من اعتراف المجتمع به أو وجود قوانين تؤكد عليه.

ومن الناحية التاريخية فإن كلمة العنف violence مشتقة من الكلمة اللاتينية vis أي القوة وهي ماضي كلمة fero والتي تعني يحمل، وعليه فان كلمة عنف violence تعني حمل القوة أو تعمد ممارستها تجاه شخص أو شيء ما [٢٠].

ويعرف العنف في لسان العرب بأنه "الخوف بالأمر، وقلة الرفق به، وهو ضد الرفق وأعنف الشيء أخذه والتغني هو التقريع واللوم" [٢١]، والعنف هو "استخدام الضغط أو القوة استخداما غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد ما" [٢٢]، وهو أيضا "ممارسة القوة البدنية لإنزال الأذى بالأشخاص أو الممتلكات، كما أنه الفعل أو المعاملة التي تحدث ضررا جسمانيا أو التدخل في الحرية الشخصية" [٢٣].

وحددت الجمعية العامة للأمم المتحدة العنف ضد المرأة بأنه "أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس ينجم عنه أو من المتحمل أن ينجم عنه أذى أو معاناة جنسية أو جسمية أو نفسية ضد المرأة بما في ذلك التهديد باقتراف مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية سواء وقع ذلك في الحياة العامة أو الحياة الخاصة" [٢٤]، ونجد في هذا التعريف العالمي للعنف توضيحا شاملا لما هو العنف الموجه ضد المرأة بحيث يتضمن التعريف الأفعال التي من شأنها إلحاق الأذى بالمرأة حتى لو لم تؤدي فعلا إلى هذا الضرر.

كما نص إعلان الأمم المتحدة على وجوب أن يشمل مفهوم العنف ضد المرأة ودون أن يقتصر على الآتي: العنف الجسدي والجنسي والنفسي الذي يقع في إطار الأسرة بما في ذلك الضرب المبرح والإساءة الجنسية للأطفال الإناث في الأسرة والعنف الجسدي والجنسي والنفسي الذي يقع في الإطار العام للمجتمع بما في ذلك الاغتصاب والإساءة الجنسية والتحرش والترهيب في العمل والاتجار بالمرأة والبغاء القسري [٢٥]، وهذا يعني أن العنف يضم كل الأفعال والأعمال والممارسات التي تميز بين النساء والرجال على أساس الجنس بما في ذلك تلك التي تمارس بين الأطفال وبين الفتيان والفتيات داخل الأسرة.

ويميل عدد من المفكرين الاجتماعيين والأنثروبولوجيين إلى حصر العنف في إطار الأفعال الفيزيقية التي تؤدي إلى أضرار مادية في الأشخاص أو الممتلكات يستوي في ذلك المفكرون الاجتماعيون الذين يعتبرون العنف خاصية من خصائص النوع الإنساني متأصلة في طبيعته البيولوجية، والمفكرون الاجتماعيون الذين يعتبرون العنف خاصية ثقافية تشجعها بعض الثقافات وتقاومها أخري [٢٦].

ويعرفه عدد من علماء النفس بأنه "نمط من أنماط السلوك ينتج عن حالة إحباط ويكون مصحوبا بعلاقات التوتر ويحتوي على نية مبيتة لإلحاق ضرر مادي أو معنوي بكائن حي أو بديل عن كائن حي" [٢٧].

والعنف له مستويات مختلفة تبدأ بالعنف اللفظي الذي يتمثل في السب والتوبيخ، والعنف البدني الذي يتمثل في الضرب والمشاجرة والتعدي على الآخرين، والعنف التنفيذي ويتمثل في التفكير في القتل والتعدي على الآخرين أو على ممتلكاتهم بالقوة وهناك تصنيفات عديدة للعنف فيها العنف الهيكلي والعنف الكامن والعنف الواضح والعنف المقصود والعنف غير المباشر الذي يرجع إلى الظلم الاجتماعي، والعنف الشخصي أو المباشر الذي يقصد به أن مرتكب العنف يكون دائما له هدف [٢٨].

وهناك من يميز بين أربعة أنماط من العنف وهي [٢٩]:

١ ـ العنف اللاعقلاني: أي غير المسئول الذي يفتقد أية أهداف موضوعية يثور ضدها.

٢ـ العنف المنشأ: الذي تلعب وسائل الاتصال دورا بارزا في إحداثه.

٣ـ العنف الانفعالي: وهو نوع من الانفجار العاطفي الذي يعبر عن توترات ومشاعر متراكمة.

٤ـ العنف العقلاني: وهو أكثر أنماط العنف نضجا وفعالية.

يتضح من خلال التعريفات السابقة للعنف أن علاقته قوية بالعدوان فلقد صنف "موير" [٣٠] العدوان إلى عدة تصنيفات هي:

١ـ العدوان العلني أو الصريح: الذي يقصد به إنزال الضرر بالآخر أو الآخرين.

٢ـ العدوان الرمزي: الذي يقصد به السخرية وتدمير الممتلكات.

٣ـ العدائية والتهديد: وهو نقل السلوك من النية إلى القصد أو التصرفات العدوانية كالتهديد اللفظي الذي يتضمن حركة الجسد والإيماءات، ويري موير أن العنف من

أشكال العدوان الإنساني الذي يقصد به إيذاء الأشخاص والممتلكات والسلوك العنيف يتسم بالتكرار ولا يمكن التحكم فيه.

وهناك من يفرق بين شكلين أساسيين من العنف [٣١] :

١- العنف الرسمي: وهو عنف غير مجرم ولا يعاقب عليه القانون المحلي أو الدولي مثل عنف الدولة ومؤسساتها السياسية والاقتصادية و الثقافية في عدم تحقيقها لاشباعات إنسانية للحاجات الأساسية لأبنائها .

٢- العنف المجَرم غير الرسمي: وهو نموذج يعبر عن رد فعل الآخر على أشكال العنف المقنن أو الرسمي الموجه إليه من قبل الطرف الأقوى كمظاهر عنف أو رد فعل بعض أفراد المجتمع وتعبيرهم عن رفض الواقع المجتمعي الذي وأد لديهم حقهم الإنساني في الحلم والمستقبل ، وبل حرمهم من إشباع حاجاتهم الأساسية .

وتؤيد " شادية قناوى " تعريف العنف بأنه "ممارسة للقوة للتحكم في الآخر ويسير في خطين: يتجه الأول من الأقوى إلى الأضعف وهو عادة ما يكون المتسبب في ظهور أشكال العنف المضاد، بينما يكون الأخير رد فعل على العنف المشروع كميكانيزم دفاعي عن الكيان أو الوجود أو الهوية أو بالأحرى الإنسانية، ويرى السيد يسن [٣٢] أن المنظورين القانوني والاجتماعي في دراستهما للعنف يهتمان بالفعل الإجرامي نفسه قبل اهتمامها بالفرد بقصد التعرف على كل الظروف والملابسات والعوامل المختلفة المسببة لارتكاب الفعل الإجرامي، وتختلف شادية قناوي عن السيد يسن بالنسبة لتعريفات علماء الاجتماع الذين يهتمون بالظروف المجتمعية وتأثيرها على العنف، فترى أن التعريف القانوني للعنف يغفل بعض القضايا منها [٣٣] :

١-إغفال الظروف البيئية والمجتمعية المحتمة لظهور وانتشار العنف وتباين أشكاله وأنماطه وحجمه.

٢- إغفال العديد من أنماط العنف المنتشرة في المجتمع ولكنها غير مجرمة قانونا والمتمثلة سواء في عنف النظام ضد الأفراد أوفي عنف الأفراد ضد النظام، بالإضافة إلى العنف الذي يحدث بين الأفراد في الشوارع .

وعليه فإن العنف بشكل عام يعد مشكلة معقدة ترتبط بالعديد من العوامل والمتغيرات التي يسهم كل منها بدور واضح في وقوعها كالمتغيرات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية، وتشير عدد من الدراسات في تعريفها للعنف على أنه استخدام

للقوة والسيطرة على المرأة، وأن العنف بحد ذاته ليس هو المقصود، بل هو تعبير عن أن السلطة هي للرجل ويتم التعبير عن هذه السلطة والقوة من خلال تعريض المرأة لأشكال مختلفة من العنف بحيث تبقى مهمشة وغير قادرة على النهوض بمستواها الاجتماعي والعلمي ،كما أنه يمكننا القول بأن مفهوم العنف يختلط ويتداخل مع مفاهيم كثيرة مثل العدوانAggression والغضب Anger والقوة Power ، والإيذاء Abuse [٣٤].

وعلى ذلك يمكن تعريف العنف كما أوضحته الدراسة الراهنة على أنه يعني: أي عمل أو تصرف عدائي أو مؤذ أو مهين يرتكب بأي وسيلة وبحق أي امرأة لكونها أنثى ويخلق معاناة نفسية وجسدية وجنسية بطريق مباشر أو غير مباشر في السر أو العلن بشكل منظم أو غير منظم.

رابعا: مفهوم العنف الأسري :

يمكن القول بأنه حتى الوقت الراهن لم يكن هناك اتفاق بين العلماء و المفكرين الباحثين حول تعريف العنف الأسري، ولذا انحصرت جهود الباحثين في تحديد التعريفات الإجرائية التي تستخدم لقياس العنف، ومن أمثلة التعريفات الواسعة تلك التي استخدمتها حركة التحرر النسائية في تعريفهن للعنف المنزلي باعتباره يشير إلى: السلوك الذي يقتضي الاستخدام المباشر للاعتداء الجسدي ضد أحد أفراد الأسرة رغما عن إرادته.

و رغم أن هذا التعريف يتضمن أفعالا مثل القتل والضرب والقهر الجنسي إلا أنه يؤخذ على أنه يعتبر الصفع من أشكال عنف الآباء للأبناء ودفع الزوجة على أنه عنف زوجي، وعلى العكس مما تقدم يطلق بعض الباحثين في العنف الأسري مصطلح الإيذاء على بعض الأفعال المقبولة اجتماعيا[٣٥]. وهذا يعني أن تعريفات العنف الأسري تعكس في الغالب معايير المجتمع وثقافته.

وترى فاديه أبو شهبه [٣٦]. أنه يمكن استنتاج أهم الخصائص العامة التي يتسم بها سلوك العنف الأسري وهي :

أ. العنف الأسري سلوك لا اجتماعي يتعارض مع قيم المجتمع والقوانين الرسمية العاملة فيه وهو سلوك مكتسب وليس غريزيا، يتعلمه الفرد خلال مراحل العمر.

ب.العنف الأسري قد يتخذ شكل إيذاء الأطفال من قبل أبائهم وأمهاتهم أو أولى الأمر، أو إيذاء الزوجة من قبل زوجها أو العنف بين الأخوة والأخوات أو العنف نحو الأباء أو إيذاء كبار السن أو الإيذاء الجنسي للأطفال والمرأة .

ج. العنف الأسري بالرغم من غلبة الطابع الفيزيقي المادي عليه والمتمثل في الضرب والجرح والقتل والاغتصاب فإنه قد يتخذ في بعض الأحيان صورا غير فيزيقية ترتبط بالأذى النفسي أو المعنوي.

د. العنف الأسري يتجه نحو موضوع معين قد يكون فردا أو شيئا كما في حالة الضرب والقتل أو في حالة الاستيلاء على الملكية أو إتلافها كما أن العنف الأسري يفضي إلى إلحاق الضرر أو الأذى بالموضوع الذي يتجه إليه.

هـ. العنف الأسري قد يرتبط بفرض الرأي وممارسة القوة، والقوة هي القدرة على فرض إرادة شخص ما سواء بطريقة شرعية أو غير شرعية بناء على ما لديه من مصادر جسدية ونفسية ومادية

و. العنف الأسري قد يكون أحادي البعد من جانب طرف على أخر دون رد فعل مناسب أو ثنائي البعد فكلا الطرفين يتبادلان العدوان، أو اجتماعيا في حالة استقطاب كل طرف عددا من أفراد الأسرة.

ز. العنف الأسري ينتج عن صراع شخصي أو غير شخصي وقد يكون واضحا أو مستترا بتراكم خبرات التفاعل وقد يرجع إلى عوامل ذاتية أو بيئية وقد يرجع إلى عوامل حاضرة أو ماضية أو إلى تفاعل العوامل الحاضرة مع الماضية.

ح. العنف الأسري يرتبط عادة بالحرمان النفسي وعدم القدرة على تأكيد الذات، وقد يحدث نتيجة الشعور بالإحباط أو القهر أو الإحساس بالظلم.

ط. العنف الأسري يرتبط عادة بمشكلات التكيف والتوافق الأسري فقد يدور العنف حول البعد الاقتصادي أو التعليمي أو النفسي أو العاطفي أو الجنسي أو القيمي أوقد يمارس العنف حول بعد تربية الأبناء أو الترويح وشغل أوقات الفراغ.

ى. العنف الأسري قد يقع في بعض الأحيان بمدعم خارجي أو بتدعيم من أعضاء النسق الأسري ذاته كما في حالات قتل الزوجة لزوجها بمساعدة الأبناء.

ك. العنف الأسري يعبر عن صراع الأدوار أو ضغوطها أو عدم تكاملها أو سوء فهمها أو قد يعبر عن انعدام القيم واختلال القواعد والمعايير الأسرية أو غياب الثواب والعقاب أو فشل عملية التوجيه والتنشئة الاجتماعية (٣٧).

نخلص مما سبق أن العنف الأسري فعل عام لا يتأثر بخصوصية المكان أو الزمان أو الخلفية الاجتماعية، مع مراعاة أن هناك إجماع على أن العنف سلوك متعلم يرتبط بالهيمنة الذكورية وفرض السيطرة على الأسرة وعلى المجتمع، و يلعب القبول

الاجتماعي له وموقف الأسرة الهش والاعتماد على الرجل، بالإضافة إلى الإعلام ومؤسسات التنشئة دورا في تكريس وإعادة إنتاج منظومة القيم التي تحكم التفكير وتوجه السلوك وتعمل على استمرار العنف.

ولعل هذا هو الذي دفعنا في الدراسة الراهنة إلى ضرورة فهم العنف ضد المرأة في إطار تحليل مكانتها ودراسة تأثير وموقف مؤسسات المجتمع وتشريعاته وقوانينه مع التركيز على الثقافة السائدة وما تحتويه من قيم وأفكار يترتب عليها الإقلال من شانها أو استبعادها أو تحجيم قدراتها وإمكاناتها، مع الوضع في الاعتبار إظهار أشكال وأنواع العنف المسكوت عنه سواء من جانب الأسرة أو المجتمع أو القانون وهي جميعا مدعومة بمنظومة قيم ثقافية وتربوية.

هذا بجانب أن دراستنا تتناول العنف العائلي من زاوية العنف الموجه ضد المرأة من قبل عائلتها وأفراد أسرتها وزملاؤها في العمل، بجانب ما تتعرض له المرأة في الإطار العام للمجتمع كما يلي:

العنف الأسري : الذي يقع على الأنثى داخل الأسرة من خلال مواقفها وأدوارها المختلفة سواء كانت أما أو زوجة أو ابنة، والذي يتراوح ما بين العنف البدني كالضرب أو المعاملة بالقسوة أو بتر الأعضاء التناسلية للطفلة الأنثى، أو العنف النفسي والمعنوي كالاستخفاف والسخرية من آرائها أمام الآخرين أو تهديدها بالإيذاء أو منعها من الخروج من المنزل للعمل أو لزيارة الأسرة أو مماطلتها في توقيع الطلاق إذا رغبت فيه أو توقيعه بلا مبرر أو الاقتران بامرأة أخرى أو هجرها بدون عائد مادي أو رعاية معنوية.

العنف المؤسسي :الذي يبدو من خلال استبعادها من مراكز السلطة أو حرمانها من الترقي في مجال عملها لأسباب تتعلق بنوعها أو إظهارها بصورة غير لائقة في وسائل الإعلام المختلفة.

العنف المجتمعي :الذي تتعرض له المرأة في الإطار العام للمجتمع بما في ذلك التعرض لها بالإساءة في الطريق العام عن طريق التحرش أو الترهيب أو الاغتصاب.

وعلى ذلك يمكن تعريف العنف الأسري بأنه "هو كل ما تتعرض له المرأة من ممارسات وأفعال مادية أو معنوية تمس كرامتها وتخدش خصوصيتها من قبل الرجل سواء كان ذلك الزوج أو الأب أو الأخ أو الأقارب أو زملاء العمل في البيت أو في العمل أو في الشارع سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في السر أو العلن".

المبحث الثاني

النظريات المفسرة للعنف

تمهيد:

يمكن القول بأن المحاولات النظرية لتفسير العنف ضد المرأة بدأت في أواخر الستينات من القرن العشرين وتركز اهتمام الباحثين على العوامل النفسية الكامنة وراء إساءة معاملة المرأة , وفي عام١٩٦٤ توصل "سنيل" Snell [٣٨] وزملاؤه إلى أن الشخصية الماسوشية أو المازوكية للمرأة هي السبب الذي يفسر سوء معاملتها من جانب زوجها، وهذا يعنى أن الزوجات المجني عليهن من وجهة نظر "سنيل" قد تعرضوا لإساءة المعاملة من أزواجهن لأنهن يتمتعن بالمعاناة من الألم ولذلك فهن الراغبات في هذه المعاملة السيئة، ولكن بعد أن نشرت هذه النظرية آرائها تعرضت لنقد شديد من الباحثين لأنها تجاهلت الدور الذي يقوم به الجاني وركزت على أن المرأة هي السبب في هذا العدوان ، ومنذ أن صدر إسهام "سنيل" [٣٩] وتلاحقت النظريات التي تحاول أن تقدم تفسيرا للعوامل الكامنة وراء الاعتداء على الزوجات سواء كانت نظريات تنبثق عن علم الاجتماع أو عن علم النفس.

وحاول عدد من الذين اهتموا بدراسة أشكال العنف ضد المرأة تفسير أسبابه والبحث عن العوامل الظاهرة والكامنة التي وراء هذه الأشكال، نتج عن هذه المحاولات عدد كبير من النظريات، ويرى الباحثون أن النظريات السوسيولوجية والنظريات السيكولوجية يشكلان معا إطارا متكاملا لتفسير ظاهرة العنف ضد المرأة، ذلك لأن هذه الظاهرة لا يمكن دراستها إلا بالاستعانة بمدخل النظم العلمية المتعددة، فالمتغيرات التي تعالجها تلك النظريات بعضها له طبيعة سوسيولوجية وبعضها الآخر له طبيعة سيكولوجية ولا يمكن فصلهما.

وفي هذا الصدد ترى "موري ستراوس" Strous إلى أن تفسير الاعتداء على المرأة بالضرب عن طريق العوامل السيكولوجية والثقافية والاجتماعية والنظامية كل منها بمعزل عن المتغيرات الأخرى يشبه محاولة مشاهدة مكون من شاشة وراءها كومة من الأسلاك وقطع الغيار ولا توصيلات بينها -أي أنه في حالة توصيل هذه المكونات معا وعلى نحو معين فقط يمكن الحصول على الصورة- وهكذا الحال بالنسبة للموقف النسبي الذي يفسر الاعتداء على المرأة، فإنه يمكن التعرف عليه عن طريق تركيبه من

العوامل الفردية والثقافية وعوامل التنظيم الاجتماعي وليس عن طريق أي من هذه العوامل على حدة (٤٠).

وبالرجوع إلى التراث النظري لمشكلة العنف الأسرى تبين أن هناك ثلاثة مداخل نظرية تسهم في دراسة هذه المشكلة وهي: المدخل الوظيفي، مدخل الصراع، مدخل علم النفس الاجتماعي، ويذهب أصحاب المدخل الوظيفي إلى أن مشكلة العنف الأسرى تظهر عندما يفشل المجتمع في وضع ضوابط قوية على سلوك أعضاء المجتمع، بينما يرى أصحاب مدخل الصراع إلى أن العنف الأسرى يحدث نتيجة الإحباط بسبب عدم المساواة بين أعضاء المجتمع، أما أصحاب مدخل علم النفس الاجتماعي فيذهبون إلى أن أعضاء المجتمع يتعلمون السلوك المتسم بالعنف بنفس الطريقة التي يتعلمون بها أي نمط آخر من السلوك.

ومن هذا المنطلق يوجد عدد لا بأس به من النظريات والاتجاهات التي تهتم بتفسير العنف ضد المرأة، لذلك سنعرض بإيجاز لعدد من هذه النظريات التي يمكن أن تخدم الدراسة الراهنة وتلقى الضوء على عدد من الجوانب التي تسعى الدراسة الراهنة لتسليط الضوء عليها منها (٤١):

١- أسباب ظهور سلوك العنف داخل المجتمع ومظاهره.

٢- العمليات التي تؤدى إلى انحراف الأشخاص بحيث يتصرفون بعنف في المواقف الاجتماعية ونسق القيم الذي يحكمهم.

٣- وسائل الضبط الاجتماعي المستخدمة لاحتواء أو عقاب من يخرج عن القواعد والمعايير التي اصطلح عليها المجتمع.

أولا : النظرية النسوية : Feminist theory

حظيت النظرية النسوية باهتمام كبير من الباحثين وكانت الأكثر انتشارا واستخداما في بحوثهم، وكانت نقطة البداية لديهم هي علاقة المرأة بالرجل وإن تفسير تبعية المرأة يجب أن يكون في ضوء هذه العلاقة التي تؤكد سيطرة الرجل على المرأة بدلا من سيطرة الرأسمالية , وترمى النظرية النسوية إلى تفسير سوء معاملة الزوجات عن طريق تفسير البناء الاجتماعي للمجتمع ، ولذلك فهي تؤكد على عدد من القضايا مثل (٤٢) :

١- ضرورة التأكيد على الخبرات التي يكتسبها أفراد المجتمع نتيجة انتمائهم لجنس النساء أو الرجال.

٢- الإقرار بأن المرأة يتعين عليها أن تكون خاضعة في المجتمع.

٣- التأكيد على الالتزام بتخليص المرأة من هذا الخضوع وتنطوي النظرية النسوية على فكرة مؤداه ٠أن العلاقات بين الجنسين تعد مكونا جوهريا من مكونات الحياة الاجتماعية٠ أي أن هذه النظرية لا تركز على حياة النساء فحسب، ولكنها تمد اهتمامها أيضا إلى حياة الرجل، وتعقد المقارنات بين طريقة حياة كل من الجنسين بغرض استخلاص استنتاجات تفيد في تنظيم أساليب التفاعل الاجتماعي بينهما.

ويرى أصحاب الاتجاه النسوي الراديكالي أن العلاقات الاجتماعية في جميع المجتمعات مبينة على سيطرة الرجل، وتقوم على أساس التقسيم النوعي وليس على أساس التقسيم الطبقي، وهذا التصور يؤدى إلى رؤية المجتمع الحديث من المنظور الأبوي القديم، وأن الأسرة تتشكل بناء على أوامر أبوية، كما يرون أن التقسيم النوعي للعمل يضمن الخدمات المنزلية والشخصية للرجل، فالأسرة تقوم بتنشئة الأطفال على أساس يدعم التباين النوعي للأدوار، مما يحافظ على بقاء واستمرار النظام الأبوي، وبذلك فإن نظام الأسرة النووية الحديثة يقهر المرأة، وعلى المرأة أن تكافح كي تنشئ نظاما اجتماعيا مبنيا على المساواة في النوع [٤٣]. ويمكن تقسيم مفهوم النوع من الناحية الاجتماعية إلى قسمين [٤٤]:

- يشتمل على الطرق التي تستخدم لصياغة أساليب التمييز بين الرجال والنساء.
- يتضمن الطرق التي تستخدم لضمان استمرار بقاء علاقات القوة بين الرجال والنساء في صالح الرجال.

وتهدف النظرية النسوية من اهتمامها بتحليل العلاقة بين الجنسين من الناحية الاجتماعية إلى الإجابة عن تساؤلات تتعلق بوضع كل من الجنسين في إطار المجتمع ككل، فالنزعة النسوية في حد ذاتها صورة من صور النقد الموجه للبناء الاجتماعي، وعلى هذا لا يهتمون بمحاولة معرفة أسباب سوء معاملة شخص معين لزوجته، وإنما ما يشغلهم هو السعي وراء معرفة أسباب استبداد الرجل بالمرأة بوجه عام، كما تحاول الكشف عن أبعاد السياق التاريخي الذي تغاضى فيه المجتمع عن سوء معاملة الزوجات

ونظر إليها على إنها أمر طبيعي لا يثير الاستهجان ولا يستوجب العقاب، ولذا يرى أنصار هذا الاتجاه أن العلاقة بين الجنسين من الناحية الاجتماعية يجب أن يتم تحليلها في سياقها السوسيو ثقافي، وفي إطار المرحلة التاريخية التي تمر بها، فالبحث الذي يتناول العلاقة بين الجنسين من الناحية الاجتماعية لا ينبغي أن يتقيد بأفراد بعينهم وإنما يجب أن يستوعب السياقات المجتمعية الأخرى التي يعيش فيها الرجال والنساء مثل عملية الزواج والحياة الأسرية والمجتمع المحلى ككل، وهذا يؤكد أن إساءة معاملة الزوجات نمط سلوكي لا يمكن فهمه فهما جيدا بمنأى عن السياق الاجتماعي الذي يتم فيه.

هذا بجانب أن النظرية النسوية لا تتجاهل النزعة الأبوية للمجتمع عند تحليل حوادث إساءة معاملة الأزواج لزوجاتهم، وهذا يعنى أن الرجال يلجئون إلى العنف ضد زوجاتهن للمحافظة على وضعهم وتأيد هيمنتهم باعتبارهم من الرجال في علاقاتهم بالنساء، وهذا المفهوم هو السائد فالفتيات الصغيرات يتربين على طاعة الرجل في المجتمع كالأخ الأكبر والأب والزوج، كما ينشأن معتمدات على رعاية الرجال لهن لأنهم يوفرون لهن الأمن والحماية، وهذا الوضع يعطى لكثير من الرجال انطباعا بأن من حقهم إساءة معاملة المرأة (٤٥).

نخلص مما سبق أن أصحاب الاتجاه النسوى أوجدوا وعيا عاما بظاهرة العنف ضد المرأة باعتباره مشكلة اجتماعية، كما ساهموا في تأسيس أماكن آمنة لضحايا العنف الزواجي وعملوا على استبعاد التحيز النوعي في القانون وتحقيق حماية متساوية للنساء اللاتي يتعرضن للضرب.

ثانيا: نظرية الارتباط بين الدور والنوع: Sex-Role theory

يذهب أصحاب هذه النظرية إلى أن التنشئة الاجتماعية للأطفال وتهيئتهم للقيام بأدوار اجتماعية ترتبط بالجنس الذي ينتمون إليه سواء كانوا ذكورا أم إناثا يقضى إلى سوء معاملة المرأة، ويتجلى هذا في أن طرق التنشئة الاجتماعية التقليدية تصور أنه من المقبول أن تكون الفتيات ضحايا للفتيان الذين يرتكبون أعمال العنف (٤٦)، وهذا يعنى أن الفتى هو الذي يجب أن يكون له السيطرة وهو المسئول عن إعالة أفراد أسرته، أما الفتيات فإنهن مطالبات بأن يكن سلبيات وخاضعات للرجال وتقع على عاتقهن مسئولية الحفاظ على الحياة الزوجية والقيام بالأعمال المنزلية.

ويرى بعض أنصار هذه النظرية أن تنشئة الفتيان من الناحية الجنسية في شتى أعمارهم المبكرة لها تأثيرها بعد ذلك على علاقتهم الجنسية مع زوجاتهم، فالفتاة يتم تنشئتها على الخجل وكتمان كل ما يتعلق بحياتها الجنسية، في حين أن المجتمع يكون أكثر تسامحا مع الفتى في تناوله للأمور الجنسية، ولهذا تكون الزوجة أكثر خضوعا للزوج وربما تعرضت لسوء معاملته له فيما يتعلق بتفاعلهما بشأن إشباع رغباتهما الجنسية، وهذا بجانب أن الفتاة ترى على أنها يجب أن تتزين لزوجها وان تكون جذابة، في حين أن الفتى لا يتلقى أي توجيهات تتعلق بهذه الناحية (٤٧).

وفيما يلي نستعرض لبعض الفرضيات الأساسية لنظرية الارتباط بين الدور والنوع (٤٨):

١- التمييز بين مفهومي الجنس والنوع على أساس اجتماعي ثقافي وليس بيولوجي.

٢- إن مفهوم النوع يختص بالاختلافات بين أدوار الرجال والنساء التي تتشكل اجتماعيا عبر الثقافة السائدة والمتغيرة تاريخيا.

٣- تتمثل العلاقات الاجتماعية في تبعية المرأة وسيطرة الرجل واللامساواة بينهما، وكلها أنماط تاريخية تستند إلى الواقع.

٤- أن العنف المنزلي تترسخ جذوره في النوع والقوة متمثلا في محاولات الرجال المحافظة على سيطرتهم وتحكمهم في النساء وهو جزء من العلاقات الإنسانية العامة التي تتشكل من خلال التبعية والعنف.

٥- إن العنف المنزلي ظاهرة مختلفة لكل من الرجال والنساء، يلجأ إليه الزوج عندما يفقد شيئا ما في علاقته بزوجته، مما يجعلها لا حول لها ولا قوة ولا تستطيع أن تتخذ قرار بصدد هذه العلاقة العنيفة.

٦- تفضل هذه النظرية استخدام مصطلح العنف المنزلي بدلا من العنف الأسرى الذي تستخدمه أغلب المداخل النظرية الأخرى.

نخلص مما سبق إلى أن هذه النظرية تقدم تفسير مبسطا لسوء معاملة الأزواج لزوجاتهم يكمن في أن الأدوار التي يقوم بها الرجال والنساء تضع الرجال في وضع أفضل من النساء وتسمح لهم بإساءة معاملتها، ولذلك فإن الحيلولة دون إساءة معاملة النساء وخاصة الزوجات تتطلب إعادة هيكلة الأدوار التي يقوم بها الرجال والنساء في المجتمع،

وإعادة تشكيل عملية التنشئة الاجتماعية التي عن طريقها يتم التدريب على هذه الأدوار.

ثالثا: نظرية ثقافة العنف: Culture of Violence Theory

ترتكز نظرية ثقافة العنف على افتراض أساسي مؤداه: "أن سلوك العنف يعد نتيجة مباشرة لتبنى قيم الثقافة الخاصة للعنف" (٤٩)، وطبقا لهذه النظرية فإن أعضاء الثقافة الفرعية للعنف يتصرفون بشكل أكثر عنفا من الآخرين لأنهم يخضعون للمعايير والاتجاهات والقيم الأساسية للثقافة الفرعية للعنف، يؤكد أصحاب هذه النظرية عند تفسيرهم ظاهرة سوء معاملة الأزواج لزوجاتهم، أن أسس سوء معاملة أي شخص سواء كان زوجة أو طفل أو أحد كبار السن تكمن في شيوع ثقافة العنف وقبولها في المجتمع، وبالتالي يقر المجتمع اللجوء إلى العنف باعتباره وسيلة لحل الخلافات أو حسم الصراعات على المستوى المحلى أو القومي.

وطبقا لهذه النظرية فإن تقبل العنف ثقافيا من جانب المجتمع الأكبر يضفي الشرعية على استخدام العنف في الحياة الأسرية ويدعم اللجوء إليه فإذا كان اللجوء إلى العنف وسيلة مشروعة في المجتمع لحل المشكلات اليومية أو معالجتها، فإن المرء قد يلجأ إليه ويستخدمه في منزله لحل المشكلات الأسرية، ولهذا نجد أن بعض الأزواج لا يتورعون عن صفع زوجاتهم أو ركلهن إذا أتين بفعل يثير مشاعرهم (٥٠).

وهذا يعنى أن نظرية ثقافة العنف تكشف عن أن العنف موجود بين الأفراد في الشرائح الاجتماعية المختلفة، وعلى أنه وسيلة مشروعة لمعالجة المشكلات، ونتيجة لذلك قد يلجأ الرجال إلى استخدام العنف في كل المشكلات العائلية ولحسم أية خلافات قد تنشب مع زوجاتهم، كما يذهب أنصار هذه النظرية إلى أن الاتجاهات نحو العنف تختلف من جماعة إلى أخرى داخل المجتمع، كما أن الثقافة الفرعية للعنف تنتقل من جيل إلى جيل عن طريق التنشئة الاجتماعية، ويعد العنف سلوكا متعلما ومقبولا اجتماعيا في إطار الثقافة الفرعية للعنف.

رابعا: نظرية تناقل الخبرات بين الأجيال: Intergeneration Transmission Theory

يلاحظ أن بعض العلماء استخدموا هذه النظرية لتفسير سوء معاملة الرجال لزوجاتهم، وتنهض هذه النظرية على فرض أساسي وهو "أن الأفراد الذين رأوا وعاشوا تجربة العنف في منازلهم حينما كانوا أطفالا يكونوا أكثر ميلا إلى استخدام العنف

في منازلهم، فالرجال الذين كانوا يرون آباءهم يسيئون معاملة أمهاتهم وكانوا هم أنفسهم يتعرضون للمعاملة السيئة من آبائهم غالبا ما يلجئون إلى العنف مع زوجاتهم وأولادهم.(٥١)

ومن خلال الكثير من الدراسات أكدت أن الذين أسيئت معاملتهم وهم أطفالا أساءوا معاملة أولادهم. وهكذا فإن سوء معاملة الأب للطفل يطبع شخصيته فعندما يصبح أبا فإنه يسيء معاملة أولاده. وهكذا تسير العملية في شكل دورة من سوء المعاملة تنتقل عبر الأجيال.

وطبقا لهذه النظرية يلاحظ أن بعض الأسر تربط بين استخدام العنف مع أطفالها ودرجة حبها لهم، فالقسوة أو العنف مع الطفل ما هو إلا محبة له وخوفا عليه وعلى مستقبله، ويلقى هذا الارتباط بين العنف مع الأطفال وقوة الحب الذي يكنه لهم الآباء قبولا بين عدد كبير من الأفراد، بل إن الأكثر حبا لأطفاله هو الأشد عنفا معهم، وإذا تعلم الطفل هذه القيمة الثقافية فإنه سيتمثلها، وعندما يصبح أبا نجده يتعامل مع أطفاله بقسوة وعنف من منطلق الارتباط بين القسوة والحب للأطفال.

خامسا: نظرية التعلم الاجتماعي Social Learning Theory

إن أكثر النظريات شيوعا هي التي تفترض أن الأشخاص يتعلمون العنف بنفس الطريقة التي يتعلمون بها أنماط السلوك الأخرى، وأن عملية التعلم هذه تتم داخل الأسرة سواء في الثقافة الفرعية أو الثقافة ككل، فبعض الآباء يشجعون أبناءهم على التصرف بعنف مع الآخرين في بعض المواقف، ويطالبون بألا يكونوا ضحايا للعنف في مواقف أخرى، والبعض الآخر ينظر للعنف وكأنه الطريقة الوحيدة للحصول على ما يريدون، بل إن بعض الآباء يشجعون الابن الصبي على التصرف بعنف عند الضرورة.

وتعتبر هذه النظرية من أهم النظريات السوسيولوجية التي تهتم بتفسير عملية تعلم سلوك العنف الأسرى من خلال التقليد والمحاكاة، ويرجع الفضل الأكبر في الاهتمام بموضوع التعلم عن طريق المحاكاة إلى "ألبرت باندورا" Bandura الذي يرى أن معظم سلوك الإنسان سلوك متعلم، ويتم تعلمه من خلال القدوة، وقد حدد "باندورا" ثلاثة مصادر رئيسية للسلوك العنيف في المجتمع الحديث وتتمثل في تأثير الأسرة، والثقافة الفرعية، والاقتداء بالنموذج الرمزي، وهذه المصادر يمكن أن تسبب العنف بدرجات متفاوتة.(٥٢)

وتقوم هذه النظرية على عدة فرضيات أساسية هي [٥٣]:

١- إن العنف الأسرى يتم تعلمه داخل الأسرة والمدرسة ومن وسائل الإعلام.

٢- إن العديد من الأفعال الأبوية العنيفة تبدأ كمحاولة للتأديب والتهذيب.

٣- إن العلاقة المتبادلة بين الآباء والأبناء والخبرات التي يمر بها الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة تشكل شخصية الفرد عند البلوغ، لذلك فإن سلوك العنف ينتقل عبر الأجيال.

٤- إن إساءة معاملة الطفل يؤدى إلى سلوك عدواني تبدأ بذوره في حياته المبكرة ويستمر في علاقته مع أصدقائه وأخوته، وبعد ذلك مع والديه ومدرسيه.

٥- إن أفراد الأسرة وبخاصة الأقل قوة يصبحون أهدافا ملائمة للاعتداء الناتج عن إثارة البغضاء بينهم، هذا الاعتداء البغيض يركز على رغبة مرتكب العنف.

فالأسرة هي المصدر الأول الرئيسي في تعلم الأفراد سلوك العنف، ولذا أكدت العديد من الدراسات على أن الميل للعنف يرتبط ارتباطا موجبا ببعض عوامل التنشئة الاجتماعية [٥٤]، كما أشار "باندورا" إلى أن أعلى معدلات السلوك العنيف توجد في البيئات التي تسود في النماذج العدوانية، فالبيئة الاجتماعية والثقافية التي يعيش بها الفرد هي التي تعلم الأفراد أن يسلكوا بطريقة عدوانية، كما توصل إلى أن الأباء الذين كانوا يشجعون أبناءهم على الشجار مع الآخرين، وعلى الانتقام ممن يعتدي عليهم، وعلى الحصول على مطالبهم بالقوة والعنف، كانت درجة العدوانية لديهم أكبر من درجة العدوانية عند الآباء الذين لا يشجعون أبناءهم على السلوك العنيف بأي شكل من الأشكال [٥٥].

أما المصدر الثالث لسلوك العنف فيتمثل في الإقتداء بالنموذج الرمزي في وسائل الإعلام وخاصة التليفزيون، فيرى باندورا أن الجمهور يتعلم السلوك العنيف بأي شكل من مشاهدة العنف المقدم في التليفزيون، وأنه تحت ظروف معينة يضع نموذجا للسلوك بعد مشاهدة الشخصيات التليفزيونية العنيفة، وطبقا لهذه النظرية، فالمشاهدون لن يقوموا تلقائيا بتقليد السلوك العدواني الذي تعلموه إلا إذا ظهر موقف يتطلب ممارسة هذا السلوك الذي سبقت مشاهدته [٥٦].

وفي ضوء نظرية التعلم الاجتماعي افترض كثير من الباحثين أن وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة مسئولة إلى حد كبير عن انتشار العنف في المجتمعات

الحديثة، إذ أنها تقدم للمشاهدين في أفلام العنف وقصص الجريمة نماذج السلوك العدواني الذي يحتذي، وتمدهم بالمعلومات التي تسهل ارتكاب الجرائم (٥٧).

سادسا: نظرية الصراع : Conflict Theory

يركز أصحاب نظرية الصراع على مسلمة أساسية هي: أن العنف الذي يحدث في المجتمع إنما هو ميراث للظلم التاريخي، بالإضافة إلى ما تعانى منه الأقليات من عدم الحصول على نصيب عادل من الثروة والقوة وما زال الكثيرون يعيشون تحت خط الفقر، مما يجعلهم يكنون للقانون قليلا من الاحترام. ويرى أنصار هذا الاتجاه أن العنف نتاج للقهر الذي يتعرض له الناس، بل إن ضحايا القهر يستخدمون غالبا نفس الأسلحة التي استخدمت ضدهم وأنهم تحت ضغط الاضطراب والإحباط الذي يعانون منه يحتدون غالبا في وجه أصدقائهم وأهلهم وجيرانهم بدلا من الأشخاص الذين يقهرونهم (٥٨).

كما يرى أصحاب هذه النظرية أن العنف سلاح قوى في الحرب بين الجنسين، فالعنف يعد دائما أحد الوسائل الأساسية لفرض سيطرة وسيادة الرجل، ويرى مؤيدو الحركات النسوية Feminist أن كلا من التصنيع والتكنولوجيا الحديثة فرضت فكرة امتياز الرجل على المرأة، لذلك أصبح العنف أداة متزايدة لمحاصرة النساء والعودة بهن إلى الأسرة والمنزل، كما أصبح الرجل يستخدم أساليب متنوعة من العنف -الاغتصاب والقسوة البدنية- لكي يحط من قدر المرأة التي أصبحت تتحدى شعوره بالتفوق عليه (٥٩).

وتفسر نظرية الصراع لماذا يحول بعض الأشخاص الإحباط إلى عدوان ضد الآخرين ولكنها لا تفسر لماذا لا يفعل الآخرون مثل ذلك فمعظم الباحثين الذين كتبوا عن ضرب الزوجات يعتقدون أن الرجل العنيف يمارس القوة والعنف لكي يسيطر ويتحكم في زوجته، هذا بجانب أن الزوج الذي يتعرض للصراعات في مجال عمله أو مع أية عناصر أخرى في البيئة الخارجية، يقوم بتحويل هذا الإحباط الخارجي إلى قوة داخل أسرته وبالتالي قد يلجأ للعنف مع زوجته أو أبنائه أو كلاهما.

وإذا كانت نظرية الصراع تركز على صراع الأدوار، فإنها تركز أيضا على الشعور الشخصي بالحرمان بين ما يرغب فيه الناس وما يحصلون عليه، وبين انخفاض المستوى الاقتصادي مع توافر الحرمان النسبي، مما يزيد من النزوع نحو العنف والعدوان، وقد يرجع العنف إلى زيادة حجم الحرمان النسبي، ومصدره غالبا اقتصادي.فالفقراء أكثر إحساسا بالحرمان النسبي سواء في المجتمعات المتقدمة أو النامية (٦٠).

سابعا: نظرية الضبط الاجتماعي: Social Control theory

تعتبر هذه النظرية من أهم النظريات التي تسهم في تفسير سلوك العنف الأسرى، وهي من النظريات التي انبثقت عن الاتجاه الوظيفي في تفسير سلوك العنف، والتي تنظر إلى العنف على اعتبار أنه استجابة للبناء الاجتماعي [٦١]. ويرى أنصار هذه النظرية أن العنف غريزة إنسانية فطرية تعبر عن نفسها عندما يفشل المجتمع في وضع قيود محكمة على أعضائه، فأعضاء المجتمع الذين لا يتم ضبط سلوكهم عن طريق رجال الشرطة والخوف من القانون، أي عن طريق وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية، وعندما تفشل الضوابط الرسمية يظهر سلوك العنف بين أعضاء المجتمع.

ولذا يرى أنصار هذه النظرية أنه للحد من سلوك العنف الأسرى ضرورة زيادة التكامل الاجتماعي، حيث تتقلص حدة العنف لزيادة ارتباط الشخص بالجماعات الأولية التي تعمل على إشباع احتياجاتهم النفسية والاجتماعية وتغرس القيم الدينية وقيم الانتماء [٦٢].

إن سلوك العنف الأسرى لا يعنى مجرد تسمية لشخص اعتدى على آخر، سواء كان المجني عليه أباه أم أمه أم زوجته أو جده أو أخاه أو ابنه، بل إن الأمر يتوقف على الخبرات الاجتماعية والنفسية التي مر بها هذا الشخص، فالفرد الذي يخرج عن القاعدة الاجتماعية بممارسة العنف قد يقبض عليه، وقد حدد "ناي" Nye وهو أحد أنصار هذه النظرية ثلاثة أنماط من الضبط يمكنها ضبط سلوك العنف الأسرى هي [٦٣]:

١- الضبط المباشر: ويشير إلى الضوابط التي توضع أمام الفرد مثل القوانين الرسمية التي تجرم أنواعا معينة من السلوك العنيف في صور العقاب كما في حالة العقاب على الضرب والجرح والقتل والسرقة بالإكراه والاغتصاب وهتك العرض والحريق العمد وهكذا.

٢- الضبط غير المباشر: والذي يركز على الارتباط العاطفي بالوالدين.

٣- الضبط الذاتي: ويشير إلى الشعور الذي يكون لدى الفرد والذي يعمل على توجيه سلوكه.

وترى سامية الخشاب [٦٤] أن الأسرة تعد من أهم مصادر الضبط المباشر وغير المباشر، كما ترى أنه كلما زاد التكامل الأسرى زادت قدرة الأسرة على ممارسة الضبط وحماية أطفالها من التيارات المنحرفة.

واستنادا إلى ما سبق يمكن القول : أنه إذا أردنا أن نفسر سلوك العنف داخل الأسرة لا يكفي أن نتعامل فقط مع مظاهر العنف مثل العنف الجسدي للأبناء والشجار بين الأزواج والزوجات، بل ينبغي البحث عن الأسباب المباشرة لهذا العنف، فمن الضروري فهم الأحداث التي تدور حول مواقف العنف والبيئة التي تحدث فيها قبل الوصول إلى فهم حقيقي.

وفي ضوء ذلك يمكن القول بأن هناك العديد من النظريات التي يمكنها تفسير سلوك العنف الأسرى، ونظرا لتعقد مشكلة العنف الأسرى وصعوبة دراستها بجميع جوانبها وأبعادها اعتمادا على مدخل نظري واحد، اعتمدنا في الدراسة الراهنة على جميع هذه النظريات في تناول وتفسير تلك المشكلة، كما يجب أن نؤكد أن نظرية من هذه النظريات ليست أفضل من غيرها، ونظرية واحدة منها كما أشرنا لا تكفي بمفردها لتفسير سوء معاملة الرجال للنساء في نطاق الأسرة وذلك بتعدد المتغيرات التي تشتمل عليها هذه الظاهرة، ومع أن كل نظرية تقدم تفسيرا متفردا لسوء معاملة الرجل للمرأة، إلا أنها تتعارض مع باقي النظريات الأخرى وذلك لأن ظاهرة العنف متعددة الزوايا ويجب دراستها من مدخل النظريات العلمية المتعددة ليتسنى لنا الإلمام بتلك الزوايا.

المبحث الثالث

الدراسات السابقة

تمهيد:

النسق العلمي ذو طبيعة تراكمية تتطلب من الباحثين الإلمام بما سبق من جهد وما تم جمعه من بيانات وما تبلور من تصورات حتى يمكن أن يتضح المجال أمام الباحثين فينطلقون من حيث انتهي غيرهم من المهتمين والباحثين والدارسين، ولذا فإن الإطلاع على الدراسات السابقة وفهمها جيدا تنمى لدى الباحث مهاراته وخبراته في وضع تساؤلاته وتحديد الأهداف التي تحاول الدراسة تحقيقها، كما تساهم في تقديم الكثير من الأفكار التي تمكنه من فهم جوانب موضوع البحث.

وموضوع الدراسة الراهنة حظي في السنوات الأخيرة باهتمام الكثير من الباحثين والمفكرين والمسئولين في كل المجتمعات المتقدمة والمتخلفة، وأدى هذا الاهتمام إلى نشاط البحث العلمي في محاولة لرسم صورة واضحة لوضع المشكلة وحجمها ولاقتراح الحلول التي يمكن أن توظف في مجال مكافحة الجريمة والانحراف ,ولذا يمثل هذا المبحث محاولة علمية نبغي من ورائها عرض وتحليل بعض الدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع العنف ضد المرأة ، والوقوف على المسلك المنهجي الذي سلكته كل دراسة كما يلي:

أولا : الدراسات العربية :

١- دراسة محمد محروس الشناوى: "جريمة القتل داخل العائلة" [٦٥]، يهدف الباحث من وراء هذه الدراسة إلى التعرف على بعض الجوانب النفسية الاجتماعية لجريمة القتل التي تحدث بين أفراد الأسرة الواحدة وذلك للتعرف على "الخصائص الديموجرافية للقتلة ،الخصائص الديموجرافية للضحايا ،الدوافع الكامنة وراء ارتكاب هذه الجرائم".

وتشمل عينة البحث مائة جريمة من جرائم العنف الأسرى مما نشر في صحيفة الأهرام وأخبار الحوادث في الفترة من ١٩٨٣-١٩٨٧، وقد استخدم الباحث أسلوب تحليل المضمون والتحليل الإحصائي الذي يعتمد على استخدام الإحصاءات الوصفية وعلى استخدام مربع كا[٢] لاختبار توزيع الأبعاد , وقد أسفرت دراسته عن العديد من النتائج التي أهمها:

١ـ أن الجناة الذكور يتفوقون في نسبتهم على الجناة الإناث بشكل ملحوظ ،فمن ناحية التوزيع العمري تركزت بالنسبة للذكور والإناث في فترتي العمر من ٢٠ إلى أقل من ٣٠ سنة، ومن ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة.

٢ـ ومن ناحية درجة القرابة كانت أعلى النسب بين الأزواج سواء كان الزوج قاتلا ٣٣,٧٪، أم كانت الزوجة قاتلة ٧٠,٣٪ ، فيما يتعلق بالدافع على القتل فقد أوضحت الدراسة أن الرجل يقتل لأسباب عديدة ـفيما عدا المرضى المصابين بمرض عقلي ومدمني الخمور والمخدرات ـ يرتبط معظمها بدوره الاجتماعي مثل الشك في السلوك والخلافات المالية والخلافات العائلية، أما المرأة فهي تقتل للتخلص أو الانتقام، وينحصر ضحاياها في الزوج والأولاد.

٢ـدراسة ملك زغلول: ·العنف الموجه ضد الزوجة·(٦٦) تناولت هذه الدراسة قضية ضرب الزوجة في مصر، وتكونت عينة الدراسة من ٥٠ حالة ممن تعرضن للضرب من قبل الزوج وترددن على قسم شرطة عابدين: وهي دراسة استطلاعية الهدف منها التعرف على أسباب ضرب الزوجات، وذلك من خلال الإطلاع على المحاضر الموجودة بالقسم، وعقد لقاءات مع الباحث الاجتماعي وضابط الاستقبال بالقسم والطبيب الذي باشر علاج الحالات وبعض القضاة بمحكمة عابدين الابتدائية , وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج لعل من أهمها:

١ـ أن معظم أسباب ضرب الزوجة في الأسرة يمكن إرجاعها إلى أسباب اقتصادية ومواقف الضغط النفسي الناتجة عن نوعية الحياة الظالمة والتوتر العام.

٢ـ أوضحت الدراسة أن تعدد الزوجات من أسباب ضرب الزوجة ، حيث يقوم الزوج بضرب زوجته لأنه يريد الزواج من أخرى، ويعتبر الضرب وسيلة ضغط على الزوجة لكي تطلب الطلاق وبالتالي تخسر كل حقوقها، كما أكدت الدراسة أنه غالبا ما يضرب الزوج زوجته لحاجته الشديدة إلى المال وخاصة إذا كانت الزوجة غنية، وكثير من الأزواج يضربون زوجاتهم لكثرة طلباتهن، أو لأنهن لا تعملن ومع ذلك يطلبن المال بإسراف.

٣ـ دراسة أمينة بيومي : ·التفكك الأسرى وعلاقته بجريمة القتل·(٦٧) تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الظروف التي تدفع إلى ارتكاب جريمة القتل في محيط الأسرة، وإلى التعرف على سمات مرتكبي تلك الجريمة، وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي استخدمت فيها الباحثة منهج المسح الاجتماعي الشامل ودراسة الحالة ، وتحليل

مضمون ما نشر في الصحف عن جرائم الأسرة في السبعينات والتسعينات والمنهج التاريخي لتتبع الظاهرة ,واستخدمت الباحثة أدوات عديدة في الدراسة مثل الاستبيان والمقابلة والوثائق والملفات القضائية والبيانات الإحصائية.

وقد تم اختيار عينة من سجن القناطر وشبين الكوم، وبلغ حجم العينة ١١٠ حالة ,وقد تحققت الباحثة من الفرض الأساسي للدراسة وهو أن هناك علاقة إيجابية طردية بين التفكك الأسرى وجريمة القتل في محيط العائلة، أثبت ذلك من خلال نتائج الدراسة، حيث كان أهمها وجود خلل في بناء العلاقات الأسرية بين الجناة وأفراد عائلتهم الناتجة عن عدم التكيف بينهم، فقد تبين أن نسبة العلاقات السيئة بين القاتلات وأزواجهن وآبائهن والتي أدت إلى ارتكابهن جريمة القتل بلغت ٧٤,٣٪ للأزواج، ٢٢,٨٪ لآبائهن، وبلغت نسبة العلاقة السيئة بين القاتلات وبقية أفراد العائلة ٢٤,٣٪ وتشمل هذه النسبة أخوة الزوجة وأولاد العمومة للقاتل ،كما أكدت الدراسة على أن من أسباب سوء العلاقة في العائلة الانفصال النفسي للآباء عن أبنائهم، وعدم رعايتهم مما يؤثر بدرجة كبيرة في ارتكابهم الجرائم في المحيط العائلي، حيث بلغت النسبة ٤٢,٥٪ للرجال، ٣٥,٧٪ للإناث.

٤ـ دراسة ليلي عبد الوهاب: "العنف الأسرى" [٦٨] تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على أسباب ظاهرة العنف الأسرى، وأبرز العوامل تأثيرا في نموها وانتشارها،ومن ثم آثارها الاجتماعية على الفرد والأسرة والمجتمع،وقد حاولت هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

١ـ ما أكثر صور العنف ضد المرأة شيوعا في الأسرة؟

٢ـ من هي المرأة التي يقع عليها العنف: أهي الأم أم الزوجة، أم الأخت، أم الابنة، أم إحدى القريبات؟

٣ـ ما الدوافع والأسباب الكامنة وراء تعرض المرأة للعنف داخل الأسرة، أهي أسباب اقتصادية أم اجتماعية، أم ثقافية؟

٤ـ هل هناك علاقة بين ممارسة العنف على المرأة في الأسرة ومستوى تعليم الزوجين؟

وقد استخدمت الباحثة أسلوب تحليل المضمون الكمي والكيفي في وصف وتحليل الظاهرة والكشف عن علاقاتها الداخلية والخارجية والتعرف على الآليات التي تحكم حركتها وتطورها،واعتمدت مصادر الدراسة على الوثائق "قضايا الحكم"

وحوادث العنف المنشورة بالصحف المصرية، أما في القرية فقد اعتمدت على مقابلات فردية مع اثنين -العمدة وشيخ البلد- بغرض التعرف على مظاهر العنف الأسرى في القرية وأطراف الصراع فيه، وموقع المرأة من هذا الصراع، وأهم الأسباب الكامنة وراءه، وشملت عينة البحث ٢٢٤ حالة ،وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج لعل أهمها:

١- أن العنف ضد المرأة في الأسرة يتخذ صورا وأشكالا مختلفة، فهو يتدرج من أقل الصور حدة كالسب والهجر لتتصاعد حدته عند الضرب، والطرد من منزل الزوجية، ليصل إلى أقصى درجاته عند القتل سواء بالرصاص أو بآلة حادة أو الطعن والذبح بالسكين أو الحرق بالنار أو الصعق بالتيار الكهربائي أو الخنق.

٢- تمثل الزوجات غالبية ضحايا العنف الأسرى من النساء وتأتى بعدهن نسبة الضحايا من الأمهات فالأبناء الإناث فالأخوات، كما توجد نسبة من الضحايا ذات صلات قرابة أخرى كالحماة وزوجة الأب وابنة الخالة أو ابنة العم.

٣- هناك علاقة بين انتشار العنف ضد المرأة في الأسرة وانخفاض المستوى التعليمي والثقافي للزوج والزوجة.

٤- العنف الأسرى وتدهور القيم الاجتماعية: [٦٩] تهدف الدراسة إلى التعرف على ظاهرة العنف الأسرى ومدى ارتباطها بتدهور القيم الاجتماعية، وقد تمخض هذا الهدف عن عدة تساؤلات حاولت الدراسة الإجابة عنها من أهمها:

١- ما الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والقيمية المصاحبة لظاهرة عقوق الوالدين متمثلة في العنف الموجه من الآباء تجاه الأبناء؟

٢- ما الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والقيمية المصاحبة لظاهرة عقوق الأبناء؟

٣- ما الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والقيمية المصاحبة للعنف الزواجي؟

وتكونت عينة الدراسة من ٣٠٠ حالة عنف أسرى من الجرائم المنشورة في جريدتي الأخبار والأهرام لمدة خمس سنوات من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٥،واعتمدت الباحثة على أسلوب تحليل المضمون لوصف المحتوى الظاهر للرسالة الإعلامية وصفا موضوعيا ومنظما وكميا.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أوضحت أن العنف الأسرى يتراوح من حيث الشدة بين الحبس في المنزل وعدم الإنفاق إلى السب والطرد من المنزل، أو التهديد به، بالإضافة إلى السرقة والاستيلاء على الممتلكات الخاصة وإهمال الأبناء وبيع صغار السن منهم، انتقالا

إلى إشعال النار في الأفراد أو المنزل والضرب التي يحدث عاهة أو المؤدى إلى الموت، ثم الشروع في القتل وأخيرا القتل،كما كشفت الدراسة عن أن التفكك الذي حدث في العلاقات الأسرية جاء نتيجة انهيار القيم الأسرية وانتشار قيم الفردية والمادية وتقهقر القيم الأخلاقية والأسرية.

ثانيا: الدراسات الأجنبية:

١-دراسة "ريتشارد جلز" (٧٠) Richard Gelles وقع اختيار جلز على ثماني عائلات في "مانشستر" و "نيوهامبشير" وكان لتلك العائلات سجل في العنف بين الزوجين لدى البوليس والهيئات الاجتماعية، وتمت دراسة ٨ عائلات مجاورة في السكن كعينة ضابطة وأشارت الدراسة إلى مكان وزمان وقوع جرائم العنف بين الزوجين داخل الأسرة، ومدى تأثير وجود إناث غرباء في المنزل على العنف، فقد لاحظ "جلز" أن الزوجات يبدأن العنف في المطبخ، ويبدأه الأزواج في حجرة النوم، ويبدؤه الزوج والزوجة في حجرة المعيشة، ولم يسجل حدوث أي عنف في الحمام الذي يبدو من المتفق عليه أن يكون منطقة محايدة حيث توجد الخصوصية المقبولة والهروب من ميدان الأسرة،كذلك لاحظ جلز أن معظم حوادث العنف الأسرى تحدث ما بين الساعة الثامنة والحادية عشر مساءا، أو بين الخامسة والتاسعة مساءا وهذه الأوقات هي التي يجتمع فيها شمل الأسرة للقيام بالأنشطة المشتركة فترتكب كتناول الطعام والترفيه ومشاهدة التليفزيون،أما جرائم القتل فترتكب عادة ما بين الساعة الثامنة مساءا والثانية صباحا أي في المساء في الظلام أو أثناء النوم على السرير حتى يكون المجني عليه بلا دفاع.

وأيضا تبين من الدراسة أن حوادث العنف الأسرى غالبا ما تحدث أثناء عطلة نهاية الأسبوع عندما يكون جميع أفراد الأسرة معا، وبعد صرف المرتبات حيث تدور المعارك حول توزيع النقود، وفي أيام الإجازات بسبب ما يشاهدونه من مشاهد عنف في التليفزيون والسينما، بينما تقل حوادث العنف الأسرى عند وجود الأصدقاء أو الجيران أو أي شخص غريب عن أفراد الأسرة، والسبب في ذلك يرجع إلى أنه حتى في الأسرة العنيفة توجد الحاجة إلى المحافظة على وجهة الهدوء والاتساق الاجتماعي.

وكذلك لاحظ "جلز" شيوع جرائم العنف بنسبة عالية لدى الأسر ذات المستوى التعليمي والاقتصادي والاجتماعي المنخفض، كما تبين أن الزوجات أكثر عنفا من أزواجهن في حالة واحدة فقط وهي عندما يكون مستوى تعليمهن ومستواهن الاقتصادي

والوظيفي أعلى، أما الأزواج الذين يضربون زوجاتهم فإنهم كانوا ضعفاء جنسيا وسلبيين، بينما كانت الزوجات اللاتي يتعرضن للضرب من أزواجهن عدوانيات مسترجلات وماسوخيات، وأخيرا لاحظ "جلز" أنه في جميع حالات وأشكال العنف بين الزوجين توجد علاقة معقدة بين الجاني والمجني عليه، هذه العلاقة لا يكون المجني عليه فيها سلبيا بل يشارك في ناتج العنف النهائي ويحدث ذلك خاصة في حالات القتل الذي تكون الضحية فيه عادة هي التي حفزت على حدوثه.

٢-دراسة جايفورد Gayford [٧١]: أجريت هذه الدراسة في بريطانيا عام ١٩٧٥ عن ظاهرة ضرب الزوجات، وشملت عينة البحث ١٠٠ سيدة (٨٥٪ من المبحوثات متزوجات، ١٥٪ يعشن مع رجال بلا زواج، تعرضن لاعتداءات بدنية وانطبق عليهن تعريف الزوجات المصابات، وقد استخدم الباحث منهج دراسة الحالة في دراسته.

كشفت هذه الدراسة عن أن جميع أفراد العينة يعانين من كدمات، ولكن نسبة ٤٤٪ من المبحوثات كانت الكدمات مصحوبة لديهن بتمزقات في الجلد ناشئة عن أداة حادة مثل سكين أو شفرة أو زجاجة مكسورة، وجميعهن ضربن بقبضات اليد، وتعرضت ٥٩٪ منهن لتكرار الركل بالأرجل، ٢١٪ منهن جرت محاولات لقتلهن من قبل الزوج أو الصديق، كما وجدت آثار حروق بالنار والماء المغلي لدى ١١٪ منهن، وكسر في عظام الأنف والأسنان والضلوع عند ٢٤٪ منهن، وكان الزوج في ٤٤٪ من الحالات في حالة سكر عند ارتكابه للعنف.

كما أوضحت نتائج الدراسة أن الاعتداءات لم تكن مدبرة بشكل سبق، ولم ترتكب لتحقيق لذة جنسية، ولم تقابل النساء الاعتداء عليهن بسلبية في غالبية الحالات بل حاولت كثيرات منهن طلب المساعدة، حيث طلبت ٧٥٪ منهن من الخدمة الاجتماعية، وطلبتها ٣٢٪ من الشرطة وخدمات المراقبة، وطلبتها ١٩٪ من المحامين، بينما طلبتها ٦٪ من مكاتب إرشاد المواطنين.

٣-دراسة كولومبيا Columbia [٧٢]: أجرى هذه الدراسة المركز الكولومبي البريطاني عام ١٩٩٥ فتناولت العنف الأسري بكل أشكاله، وكانت تهدف إلى الوصول إلى تعريف يمكن تطبيقه على كل أشكال العنف الذي يقع في محيط الأسرة مع تحديد أسبابه وأطرافه، وقد حددت هذه الدراسة هذه الأشكال في "الإساءة العاطفية، الإساءة النفسية،

الإساءة الجسدية، الإساءة المالية، القتل،وقد تم عمل مسح اجتماعي في مدينة كولومبيا في الفترة من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٤ لكل من تعرض للعنف الأسرى.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١- أن حوادث القتل العائلي تقدر بحوالي ٣٠٪ من إجمالي جرائم القتل، أن ٣٦٪ من الزوجات تعرضن لاعتداء عليهن من الأزواج وأن ٨٦٪ من هذه الاعتداءات جسدية، ١١٪ باستخدام السلاح، نسبة اعتداءات الرجل ٨١٪ أما المرأة فنسبته اعتداءاتها ٩٪، ١٠٪ النسبة المتبقية المعتدى والمجني عليه فيها الجنسان معا.

٢- أحداث العنف الأسرى تنتشر بين الفقراء والمعوقين وذوى العاهات من النساء، حيث أنهم غير قادرين على السيطرة على حياتهم اليومية سيطرة كاملة وأن ٩٠٪ من جرائم الاعتداء والجنس لا يتم إبلاغ الشرطة عنها خوفا من الانتقام.

٣- كما أوضحت الدراسة أن للعنف الأسرى تأثيرات طويلة المدى، بل وقد تستمر طوال الحياة حيث تبين من دراسات لتاريخ بعض الحالات المرضية من مرض عقلي أو إدمان كحوليات أو مخدرات وبعض المجرمين ومرتكبي الاعتداءات الجنسية والأسرة، أن نسبة كبيرة من هؤلاء تم تعرضهم للعنف الأسرى في السنوات الأولى من عمرهم.

تعقيب:

بعد أن عرضت الدراسة الراهنة للدراسات السابقة، يمكن القول بأن الدراسة الراهنة تتشابه مع معظم تلك الدراسات في كثير من النواحي بل وتنطلق منها، حيث أنها تثير قضية في غاية الأهمية، ولذا خلصت الدراسة إلى عدة نقاط من خلال تحليلها السابق لتلك الدراسات كما يلي:

أولا : أن هناك قصورا واضحا في الدراسات الخاصة بالعنف ضد المرأة بمجتمع الدراسة، فلا توجد أية دراسات تتناول هذه الظاهرة، فغالبية الدراسات التي أشرنا إليها تمت في المجتمع المصري أو في مجتمعات غربية.

ثانيا : يلاحظ أن هذه الدراسات بها تعدد في الرؤى، فلقد تبين من غالبية تلك الدراسات أن الزوجة هي الضحية الأولى وأن الزوج هو الجاني وهو الذي يمارس حقه في توقيع العنف على المرأة سواء كانت الأم أم الزوجة أم الأخت.....الخ.

ثالثا : من خلال عرضنا لتلك الدراسات تبين أن العنف ضد المرأة لا يقتصر على الدول الفقيرة فحسب، بل أنه يتسع ليشمل كافة المجتمعات باختلاف بنائها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

رابعا : أوضحت غالبية الدراسات السابقة عن أن العنف بين الزوجين يتراوح من حيث الشدة من الحبس في المنزل وعدم الإنفاق إلى السب والطرد من المنزل أو التهديد به، بالإضافة إلى السرقة والاستيلاء على الممتلكات الخاصة انتقالا إلى إشعال النار في الأفراد أو المنزل والضرب المحدث عاهة أو الضرب المؤدى إلى الموت ثم الشروع في القتل أو القتل.

خامسا: أبانت الدراسات السابقة أن الأسباب الاقتصادية تأتى في مقدمة الأسباب المؤدية لوقوع جرائم عنف بين الزوجين يليها الغيرة والخيانة الزوجية، وتعدد الزوجات، والزواج بأخرى، كما أوضحت غالبية تلك الدراسات أن جرائم العنف الأسرى ترتبط بانخفاض المستوى التعليمي والثقافي لمرتكب العنف والمجني عليه.

سادسا: يلاحظ أن غالبية تلك الدراسات تفتقر إلى الإطار النظري الذي تسترشد بمسلماته وفرضياته لاختبار الظاهرة بهدف تفسير نتائجها في ضوء النظرية، كما تفتقر أيضا للإطار التصوري للمفاهيم حيث يوجد خلط بين الكثير من المفاهيم مثل العنف، العدوان، الإيذاء مما أضفي عدم الوضوح على الفرضيات ومن ثم التناقض في النتائج.

سابعا : يلاحظ أن الكثير من الباحثين يركزون على أحد أنماط العنف الأسرى ويرجعونه إلى عامل واحد في أغلب الأحيان، وهذا لا يعطينا إجابة على جميع الأسئلة فالعنف يرتبط بالعديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والثقافية وبالتالي لا يمكن لعامل واحد أو نظرية واحدة تفسير تلك الظاهرة المعقدة

ثامنا : تلاحظ أن الكثير من هذه الدراسات غير متعمقة ولم تغط الآثار النفسية والاجتماعية التي يمكن أن تحدثها هذه الظاهرة على المرأة، ومن هنا اكتسبت الدراسة الراهنة أهميتها لأنها سوف تقدم لنا صورة واقعية عن العنف ضد المرأة بمجتمع الدراسة.

المبحث الرابع
الإجراءات المنهجية للدراسة

تمهيد:

مع مطلع القرن الواحد والعشرين ومع كل ما حققه الإنسان من التقدم الهائل في كافة الأصعدة والمجالات الحياتية، ومع ما يعيشه إنسان اليوم في عصر الحداثة والعولمة ورغم التطور الحضاري للإنسان وبروز العديد من المفاهيم الدولية الراقية المرتبطة بالعدالة والمساواة، إلا أن العنف ما زال حاضرا وموجودا بكل أشكاله وأنواعه عالقا ومترسخا في النفس البشرية، بل إنه في تزايد مستمر كما ونوعا، حيث لم تسلم منه منطقة أو ثقافة، فهو ظاهرة عالمية تعانى منها المرأة في كل مكان وأينما كانت وإن اختلفت أشكالها.

ويلاحظ أن ظاهرة العنف ضد المرأة لم تحظ بمثل هذا الاهتمام الذي تحظى به اليوم منذ أن تنبهت هيئة الأمم المتحدة إلى مدى انتشار هذه الظاهرة في العالم كله المتقدم والمتخلف على حد سواء، وإن كانت العديد من مظاهر العنف تحيط بنا، فإن العنف ضد المرأة ما زال هو الأكثر انتشارا وأصبح لا يقتصر على الأذى الجسدي فقط، وإنما اتسع ليشمل كل ما قد يطال المرأة ويتسبب في إيذائها جسديا ومعنويا،وهذا يعنى أن جرائم العنف الأسرى تمثل خطورة كبيرة على المجتمع نظرا لما تتركه في نفوس أفراد الأسرة الواحدة من أثر بالغ يهدد أمنهم وسكينتهم في حياتهم الخاصة.

موضوع الدراسة :

إن ظاهرة العنف ضد المرأة تمثل مصدر قلق مستمر للمجتمعات أفرادا وحكومات، لما تحدثه من خلل في البناء الاجتماعي، ويعد انتشارها بمثابة مؤشر لعدد من الظواهر السلبية في المجتمع، ومن ثم فإن دراسة ملامح ظاهرة العنف الأسرى والعوامل المهيأة له أصبحت من الأهمية بمكان باعتبار أن العنف ضد المرأة كظاهرة سنسيوسيكولوجية من شأنه أن يؤدى إلى ظهور مشكلات لاحقة لأطراف عديدة تنجم عنها أضرار متفاوتة على كل من المدى القريب والبعيد، فشيوع سلوك العنف داخل الأسرة يجعل أفراد المجتمع لا يشعرون بالأمان والاستقرار مما يؤثر سلبا على أدائهم لأعمالهم وتوافقهم مع المحيطين بهم، وهذا من شأنه يخلق جيلا جديدا من مرتكبي الجرائم.

لقد أصبح العنف متبادلا بين الأزواج والزوجات، وبين الأبناء والآباء، وبين الأخوة والأخوات، كما ينتشر بين المتعلمين وغير المتعلمين، وعلى جميع المستويات

الاجتماعية والاقتصادية، ومع ذلك نجد أن جنايات العنف الأسرى في عالمنا العربي التي تقع في محيط الأسرة تعد من الجنح غير المسجلة بالإحصاءات والتقارير الرسمية، كما أن معظم أشكال العنف الأسرى التي تقع على الأبناء من قبل الآباء والأمهات، والعنف المتبادل بين الأبناء المراهقين داخل المنزل، والأشكال المختلفة للإساءة إلى الزوجات، وإيذاء كبار السن والعنف الجنسي تجاه الزوجات وغيرها.. كل هذه الممارسات التي تحدث خلف الأبواب المغلقة لملايين المنازل في مجتمعنا العربي دون أن تسجل رسميا.

وحيث أن العنف الأسرى يحدث داخل سياق اجتماعي لا يمكن التقليل من شأن العوامل والظروف المجتمعية والاقتصادية والثقافية التي يمكن أن تشجع للتعبير عن نوع معين من السلوك العنيف، هذا بجانب تفشى بعض الأمراض الاجتماعية كالبطالة والفراغ وتعاطى المخدرات وغيرها مما ساهم في ظهور أنماط العنف، كما أن وسائل الإعلام بأنواعها المختلفة لها تأثير ملموس في زيادة حجم واتجاه العنف الأسرى نظرا لما تقدمه من مادة إعلامية تعلى من العنف والقوة وغيرها، وقد يؤدى ذلك بالبعض إلى تقليد ومحاكاة هذه النماذج العنيفة.

والواقع أن مجتمع الدراسة ليس وحده الذي يعانى من ظاهرة العنف، فالعالم بأسره يعانى بدرجة أو بأخرى من هذه الظاهرة، ففي دراسة مسحية قام بها جيلز Gells عام ١٩٨٩ للبحوث التي أجريت حول ظاهرة العنف داخل الأسرة في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، تبين أن العنف الأسرى أصبح ظاهرة واسعة الانتشار في أمريكا والمجتمعات الغربية، لذا فإنه من الأهمية بمكان عدم التقليل من خطورة ظاهرة العنف في محيط الأسرة، والتعامل معها باعتبارها جزءا من ظاهرة أعم وأشمل من حدود الأسرة وعلاقاتها، حيث أنها باتت تهدد الأمن والسلام الاجتماعيين للأسرة، ومن هذا المنطلق تحاول الدراسة الراهنة الوقوف على حجم المشكلة بمجتمع الدراسة وتوضيح أسبابها وأهم ملامحها وأشكالها والآثار الاجتماعية والنفسية التي تحدثه على الأسرة والمجتمع.

مبررات اختيار موضوع الدراسة وأهميته:

لا شك في أن جرائم العنف ضد المرأة قد حظيت باهتمام واسع من جانب المهتمين والمسئولين، وأدى هذا الاهتمام إلى نشاط البحث العلمي في محاولة لرسم صورة واضحة المعالم لوضع المشكلة وحجمها، ولذا وقع اختيار الباحث لهذا الموضوع "الآثار الاجتماعية والنفسية لظاهرة العنف ضد المرأة" إلى أمور عديدة يمكن إيجازها فيما يلي:

١ـ على الرغم من أن مشكلة العنف الذي تتعرض له المرأة في المجتمع العربي ليس أمرا طارئا وجديدا، إلا أن ارتفاع نسبة وقوعه وتعدد أشكاله والآثار السلبية التي يتركها على المرأة والأسرة والمجتمع دافعا لتحليل هذه المشكلة التي أصبحت مشكلة معقدة ومرتبطة بالعديد من العوامل التي يسهم كل منها بدور واضح في وقوعها كالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

٢ـ يعتبر تناول هذا الموضوع انطلاقا من خصوصية المجتمع الليبي اثراءا لدراسة ظاهرة العنف ضد المرأة على المستوى الإقليمي والعالمي ومشاركة في الجهود الدولية التي تبذل للحد من هذه الظاهرة.

٣ـ يرجع اختيار الباحث إلى تزايد معدلات الجرائم التي ترتكب ضد المرأة سواء على المستوى العالمي أو المحلى، فالكثير من الدراسات التي أجريت في عدة دول عربية حول العنف ضد المرأة أكدت على أن ٥٢٪ من النساء الفلسطينيات يتعرضن للضرب على الأقل مرة واحدة، ٤٧٪ من النساء يتعرضن للضرب في الأردن بصفة دائمة، ٣٥٪ من النساء المصريات تعرضن للضرب على أيدي أزواجهن، والأمر لا يختلف كثيرا في باقي الدول العربية.

٤ ـ يلاحظ أن هناك قصورا واضحا في المعلومات والتقارير الخاصة بالعنف ضد المرأة ويرجع ذلك للعادات والتقاليد ومنظومة القيم التي تحكم المجتمع واعتبار أن أي امرأة تقوم بإبلاغ الجهات الأمنية سوءة اجتماعية تتنافى مع الأعراف والقيم وبالتالي ترتكب العديد من جرائم العنف تحت مظلة الأعراف والتقاليد، ومن هذا المنطلق كان دافعنا لإجراء هذه الدراسة ضرورة توعية المرأة بحقوقها وتفعيل دور القوانين والمؤسسات المعنية بالمرأة باعتبارها شريك كامل للرجل في التنمية.

٥ـ أن هذه الآفة التي تتعرض لها كل المجتمعات بلا استثناء وبخاصة مجتمعنا العربي بحاجة إلى وجود سياسة شاملة لمواجهتها وهى عملية تحتاج إلى تضافر كل الجهود وكافة المؤسسات المعنية بقضية الدراسة خاصة وأن مجتمع البحث أرض بكر لم يتطرق إليها أحد من الباحثين من قبل.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الراهنة بشكل عام إلى ·التعرف على الآثار الاجتماعية والنفسية

التي تحدثها ظاهرة العنف ضد المرأة بمجتمع الدراسة. ويتفرع من هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية هي:

١- التعرف على خصائص وسمات عينة البحث وتقديم صورة واقعية وشاملة لأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والأسرية والبيئية والثقافية.

٢- تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على حجم ظاهرة العنف وملامحها وأشكالها المباشرة وغير المباشرة السرية والعلنية التي تتعرض لها المرأة من حيث القائمين عليه وسماتهم، ونوعية هذا العنف ومكانه، ودوافعهم لممارسة العنف ضد عينة البحث.

٣- التعرف على نظرة المجتمع للمرأة مع إبراز الوضع الذي تحتله بمجتمع البحث.

٤- تهدف الدراسة الراهنة إلى التعرف على عوامل الثقافة السائدة من عادات وتقاليد وموروثات اجتماعية وثقافية وعلاقة ذلك بالعنف ضد المرأة.

٥- التعرف على الأسباب التي تجعل المرأة تقبل بعض أشكال العنف التي تمارس ضدها ولا تقوم بإبلاغ الجهات المعنية عنها.

٦- التعرف على الدور الذي يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام والمنظمات الأهلية والحكومية لتفعيل القوانين والتشريعات التي تجرم هذه الظاهرة.

٧- التعرف على المشكلات الاجتماعية والاقتصادية بمجتمع الدراسة والتي لها علاقة بظاهرة العنف ضد المرأة.

تساؤلات الدراسة :

لا أحد يستطيع أن ينكر بأن العنف ضد المرأة يشكل أحد أنواع الخلل في البناء الاجتماعي، ويعد انتشاره بمثابة مؤشر لعدد من الظواهر السلبية في المجتمع، ولذا تمت صياغة عدد من التساؤلات في ضوء نتائج الدراسة السابقة، والأدبيات الخاصة بموضوع البحث تتحدد فيما يلي:

١- ما الآثار النفسية والاجتماعية المترتبة على ظاهرة العنف ضد المرأة بمجتمع البحث؟.

٢- ما الأسباب والدوافع التي وراء ارتكاب الرجل لجرائم العنف ضد المرأة بمجتمع الدراسة؟ وما هي أكثر أشكال العنف شيوعا بمجتمع البحث؟.

٣- *هل هناك علاقة بين الموروث الاجتماعي الذي ينظر إلى المرأة بدونية وارتفاع ظاهرة العنف ضد المرأة؟*.

٤- هل لثقافة المجتمع وعاداته وتقاليده دور في تقبل المرأة لبعض أشكال العنف؟.

٥ـ هل هناك علاقة بين المستوى التعليمي والمهني وارتكاب جرائم العنف ضد المرأة؟.

٦ـ هل يرتبط العنف ضد المرأة بالعديد من الظواهر الهدامة في المجتمع كالبطالة والمخدرات والتصدع الأسرى؟.

٧ـ ما الدور الذي لعبته وسائل الإعلام والقوانين المعمول بها والمؤسسات المعنية للحد من هذه الظاهرة ؟.

مفاهيم الدراسة : حددت الدراسة الراهنة مفهوماتها الرئيسية على النحو التالي:

١ـ مفهوم العنف: يكاد يكون من الصعب تقديم مفهوم موحد للعنف وذلك لاختلاف اهتمامات وتخصصات الباحثين في هذا الصدد، لذا نجد أن تعريف العنف في علم الاجتماع وعلم النفس يختلف عن تعريفه في علم السياسة أو القانون أو علم الإجرام، كما أنه يعرف أحيانا بطرق تختلف باختلاف الأغراض التي يكون مرغوب الوصول إليها، وباختلاف الظروف المحيطة أيضا.

واتساقا مع أهداف الدراسة وضح الباحث تعريفا إجرائيا للعنف مؤداه: "العنف يعنى أي عمل أو تصرف عدائي أو مؤذ أو مهين يرتكب بأي وسيلة ويحق أي امرأة لكونها أنثى يخلق معاناة نفسية وجسدية وجنسية بطريق مباشر أو غير مباشر في السر أو العلن بشكل منظم أو غير منظم".

٢ـ مفهوم العنف الأسرى: ويقصد به أي سلوك أو تصرف مؤذ يقع على الأنثى داخل الأسرة من خلال مواقفها وأدوارها المختلفة سواء كانت أما أو زوجة أو ابنة والذي يتراوح ما بين العنف البدني كالضرب أو المعاملة بالقسوة أو بتر الأعضاء التناسلية للطفلة الأنثى، أو العنف النفسي والمعنوي كالاستخفاف والسخرية من آرائها أمام الآخرين أو تهديدها بالإيذاء أو منعها من الخروج من المنزل لعمل أو لزيارة الأسرة أو مماطلتها في توقيع الطلاق إذا رغبت فيه أو توقيعه بلا مبرر أو الاقتران بامرأة أخرى أو هدرها بدون عائد أو رعاية معنوية.

٣ـ العنف المؤسسي: وهو ذلك النوع من العنف الذي يقع على المرأة ويبدو من خلال استبعادها من مراكز السلطة أو حرمانها من الترقي في مجال عملها لأسباب تتعلق بشخصيتها أو إظهارها بصورة غير لائقة في وسائل الإعلام المختلفة.

٤ـ العنف المجتمعي: وهو ذلك النوع من العنف الذي تتعرض له المرأة في الإطار العام للمجتمع بما في ذلك التعرض لها بالإساءة في الطريق العام عن طريق التحرش أو الترهيب أو الاغتصاب.

مناهج البحث وأدواته:

اعتمدت الدراسة الراهنة على مجموعة متكاملة من مناهج وأدوات البحث تكاملت في النهاية لتحقيق الهدف المنشود من وراء الدراسة الميدانية، وتتمثل فيما يلي:

١ـ المنهج الوصفي: وذلك بهدف جمع البيانات عن حجم الظاهرة ومحاولة تفسير أبعادها وملامحها بمجتمع الدراسة.

٢ـ المسح الاجتماعي بالعينة: وذلك من أجل التعرف على الخصائص الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لعينة البحث، مع الوضع في الاعتبار أن هذه الدراسة تنتمي إلى الدراسات الوصفية التحليلية.

٣ـ الطريقة الإحصائية: اعتمدت الدراسة على الطريقة الإحصائية والتي تم استخدامها في تحليل البيانات الإحصائية التي وافتنا بها الدراسة الميدانية، ولذا تم استخدام الوسط الحسابي ومعامل الارتباط والانحراف المعياري والتباين ومربع كاي، SPSS لمعرفة دلالة نتائج العينة أو الكشف عن الارتباط بين بعض متغيرات الدراسة.

٤ـ الملاحظة العلمية: تم استخدامها كأداة لها أهميتها في البحث العلمي في تسجيل الكثير من المعلومات والحقائق ومشاهدة ورصد الكثير من الشواهد التي تتعلق بموضوع الدراسة.

٥ـ الاستبيان بالمقابلة: وهى من أهم الأدوات التي اعتمدت عليها الدراسة بقصد الحصول على البيانات اللازمة من مجتمع الدراسة، وقد مر إعداد هذه الصحيفة بمراحل هي:

أولا : الدراسة الاستطلاعية لمجتمع البحث بهدف تكوين نموذج تصوري لمجتمع الدراسة يساعد في تصميم صحيفة الاستبيان وتحرير الأسئلة المناسبة لعينة البحث، كما تضمنت هذه المرحلة التعرف على حجم العينة المراد دراستها.

ثانيا : بعد المرحلة الاستطلاعية قام الباحث بإعداد صحيفة الاستبيان في صورتها الأولية، وقام باختبار قبلي لها للتحقق من مدى ملاءمتها وصلاحيتها قبل الاستخدام

النهائي، وقد أجريت الاستمارة على مجموعة من الفتيات والسيدات وكان عددهن ٣٠ مفردة وذلك للتأكد من عدة أمور:

١- مدى ثبات وصدق البيانات التي يمكن الحصول عليها.

٢- مدى صلاحية اللغة التي صيغت بها الاستمارة.

٣- مدى الترابط الداخلي بين بنود الاستمارة.

٤- مدى تغطية الأسئلة لكل بنود الاستمارة.

٥- معرفة أوجه الضعف الموجودة بالاستمارة وإمكانية التغلب عليها.

ثالثا :بعد تعديل ومراعاة الأمور السابقة تم حذف بعض الأسئلة عديمة الفائدة وإضافة بعض الأسئلة اللازمة حتى يمكن أن تكون بيانات الاستمارة صادقة ومعبرة عن طبيعة وواقع مجتمع الدراسة، وبعد ذلك قام الباحث بإعداد الاستمارة في صورتها النهائية في ضوء ما توصل إليه من ملاحظات ميدانية حول الاستمارة.

رابعا :راعى الباحث أثناء تطبيق الاستمارة بمجتمع البحث توضيح الهدف من الدراسة والغرض من إجرائها، ثم تم تطبيق الاستمارة في صورتها النهائية على عينة عشوائية بلغت ١١٤ مفردة، واحتوت الاستمارة على ٥٨ سؤالا تتعلق بقضايا الدراسة وتساؤلاتها، وتضمنت الاستمارة عدة بنود هي:

١- بيانات تفسيرية عن مفردات العينة. ٢- نظرة المجتمع للمرأة.

٣- المجتمع وثقافة العنف. ٤- البيئة العائلية والعنف.

٥- مفهوم العنف وأشكاله. ٦- العوامل الثقافية والعنف.

٧- الأوضاع الاقتصادية والعنف. ٨- الموطن الأصلي والعنف.

٩- المشكلات الاجتماعية والعنف. ١٠- الآثار الاجتماعية والنفسية للعنف.

مجالات الدراسة : وتتحدد في ثلاثة:

١- المجال الجغرافي: وقع اختيار الباحث على شعبيتي الزاوية والنقاط الخمس بغرب الجماهيرية كمجال جغرافي لعينة الدراسة نظرا للكثافة السكانية الكبيرة وتعدد الأنشطة الإنتاجية بهذه المنطقة.

٢- المجال البشرى: وتمثل في دراسة عينة تم سحبها بطريقة عشوائية من ١١٤ مفردة من الفتيات والسيدات في مختلف فئات العمر والمهن والحالة الاجتماعية

والتعليمية، وتحددت وحدة الدراسة في المرأة المتعلمة وغير المتعلمة، العاملة وغير العاملة، المتزوجة وغير المتزوجة، التي تسكن الريف والحضر.

٣- المجال البشرى : اشتملت هذه الدراسة على مرحلتين:

الأولى : بدأت من شهر أكتوبر عام ٢٠٠٥ وانتهت في يونيو عام ٢٠٠٦ وانصب فيها الاهتمام على التأصيل النظري لقضايا الدراسة وبناء الفروض والتساؤلات الرئيسية إلى جانب إعداد أدوات البحث.

الثانية : بدأت من شهر يوليو عام ٢٠٠٦ وانتهت في فبراير عام ٢٠٠٧ وانصب فيها الاهتمام على الدراسة الميدانية والتي تتضمن إجراءات اختيار العينة وجمع البيانات وتصنيفها وتحليلها واستخلاص النتائج وكتابة التقرير النهائي للبحث.

أساليب التحليل والتفسير:

في هذه الدراسة تم استخدام أسلوب التحليل الكمي، وأسلوب التحليل الكيفي، بحيث يتكامل الأسلوبان لتقديم البيانات الامبيريقية في ضوء أهداف الدراسة وفروضها، ولم تستخدم الدراسة الأسلوب الكيفي منفصلا عن الأسلوب الكمي في عرضها للبيانات، بل كان هناك تلازم بين الأسلوبين.

أما عن أساليب التفسير فجمعت الدراسة بين التفسير الكلى والتفسير الجزئي، بمعنى أن ما يحدث في المجتمع القومي الكبير يترك بصماته على المجتمع الصغير، ومن هنا فإن تفسير البيانات الامبيريقية بمجتمع الدراسة يرتبط دائما بالسياق الاجتماعي والتاريخي للمجتمع ككل.

المبحث الخامس

نتائج الدراسة وتوصياتها

نتائج الدراسة :

لا شك في أن جرائم العنف ضد المرأة أصبحت مصدر قلق مستمر للمجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، وأصبح العنف الأسري يشكل أحد أنواع الخلل في البناء الاجتماعي، ويعد انتشاره بمثابة مؤشر لعدد من الظواهر السلبية في المجتمع، ومن ثم فان دراسة ملامح ظاهرة العنف الأسري والعوامل المهيئة له أصبحت من الأهمية بمكان باعتبار أن العنف الأسري كظاهرة سسيوسيكولوجية من شانه أن يؤدي إلى ظهور مشكلات لاحقة لأطراف عديدة تنجم عنها أضرار متفاوتة على المدى القريب والبعيد، فشيوع سلوك العنف الأسري يجعل كل أفراد المجتمع لا يشعرون بالأمان والاستقرار.

ولعرض هذه النتائج كانت الضرورة ملحة أن نقدم لها بالإجابة على التساؤلات التي وضعها الباحث في البداية لاستقصاء قضايا الدراسة التي سنخرج منها بالنتائج المرتبطة بموضوع الدراسة، ولذا ينقسم هذا الفصل إلى ثلاث عناصر أساسية، يحاول الأول منها الإجابة على تساؤلات الدراسة، أما العنصر الثاني يبين النتيجة العامة للبحث، أما العنصر الثالث يتناول بعض التوصيات لرأب الصدع حول العنف الأسري، وفيما يلي توضيح لذلك

أولا : الإجابة عن تساؤلات الدراسة :

هدفت الدراسة الراهنة إلى ٠التعرف على الآثار النفسية والاجتماعية لظاهرة العنف ضد المرأة ٠، وقد تمت صياغة مجموعة من التساؤلات في ضوء نتائج البحوث والدراسات السابقة والنظريات المفسرة للعنف، ولذا كان من المناسب في ختام هذه الدراسة أن يتم مناقشة تلك التساؤلات حتى يمكن استخلاص عدد من النتائج الهامة التي أمكن التوصل إليها في ضوء الدراسة الميدانية كما يلي:

١- فيما يتصل بخصائص ووصف عينة الدراسة : هدفت الدراسة إلى التعرف على الخصائص العامة التي تميز أعضاء البناء الاجتماعي داخل مجتمع الدراسة، وهذه الخصائص تعتبر بمثابة وصف واقعي لحالاتهم على النحو التالي:

أبانت الدراسة إلى أن غالبية أفراد العينة يقعون في الفئة العمرية من ٢٠ سنة إلى أقل من ٤٠ سنة٠، بينما تتضاءل الفئات العمرية الصغيرة والكبيرة، وقد يرجع ذلك إلى أنه

عند اختيار العينة روعي اختيار الفئات الشابة التي تتعرض لحالات العنف، وهذا يعني أن الحالات العمرية للعينة لا تعكس بالضرورة التركيب العمري الأصلي لسكان المجتمع ككل.

وفيما يتصل بالحالة الاجتماعية كشفت الدراسة عن أن نسبة كبيرة من عينة الدراسة غير متزوجات لاعتبارات عديدة أهمها ارتفاع نسبة البطالة وغلاء المهور والتكلفة الاقتصادية للزواج، ولعل تنوع الحالة الاجتماعية لمفردات العينة يعطي مصداقية لتمثيل عينة البحث للمجتمع الأصلي، حيث تقاربت نسبة المتزوجات من نسبة الأرامل، وهذا يعني أن مجتمع الدراسة يقدس الزواج وحريص على الروابط الأسرية.

أما المستوى التعليمي ، فكما أكدت الدراسة الميدانية أن الإقبال على التعليم يعد أحد الصور البارزة داخل المجتمع، فهناك اهتماما بدخول التعليم وانتشاره بمختلف أنواعه ومراحله، فيلاحظ أن ما يقرب من ٨٩٪ من أجمالي العينة من حاملي الشهادات العلمية، وهذا يعد مؤشر على اهتمام المجتمع بالتعليم وارتفاع معدلاته بين أفراد المجتمع .

وفيما يتصل بالحالة العلمية أثبتت الدراسة أن غالبية عينة الدراسة يعملن، وهذا يؤكد أن للعمل قيمة اجتماعية واقتصادية كبيرة لدى سكان المجتمع بصفة عامة وعينة البحث بصفة خاصة .

أما الحالة المهنية لمفردات البحث أبانت الدراسة الراهنة أن العمل بالتدريس سواء في المرحلة قبل الجامعية أو الجامعية يشكل المهنة الرئيسية لنسبة كبيرة من العينة، وهذا يؤكد أن مهنة التدريس تحتل مكان الصدارة للإناث بمجتمع الدراسة، كما أثبتت الدراسة أن هناك تنوعا مهنيا لعينة البحث، فيلاحظ أن المرأة اخترقت مجال العمل بالقطاع الخاص، وإن كانت نسبتهم قليلة، ولعل هذا التنوع يعطي دلالة صادقة على الحالة الاقتصادية لمجتمع الدراسة مما يسهل تفسير الدوافع والأسباب المؤدية لنشوء ظاهرة العنف.

أما فيما يتعلق بالموطن الأصلي، أسفرت نتائج البحث عن أن هناك نوعا من التناسب في اختيار العينة بين سكان الريف والحضر، ولعل هذا التقارب يفيد الدراسة في التعرف على جوانب عديدة خاصة بمشكلة الدراسة من حيث الأسباب والأشكال والآثار .

أما فيما يتصل بمكان الإقامة، أكدت الدراسة الميدانية على أن سكان مجتمع البحث يتسم بالترابط الأسري، وتلعب العلاقات الاجتماعية بين سكانه الدور الأكبر،

فكما أوضحت الدراسة أن غالبية عينة البحث تعيش داخل أسر سواء ممتدة أو أسر نووية، ولا مجال لأي من عينة البحث للعيش بمفردها.

وفيما يتصل بعدد أفراد الأسرة، أبانت الدراسة أن متوسط حجم الأسرة يصل إلى ٥,٤٧ فرد لكل أسرة، مما يدل على أن حجم الأسرة بمجتمع البحث ليست بدرجة الكثافة العالية،كما أكدت الدراسة الميدانية على أن غالبية الدراسة وبنسبة ٩٢,١٠٪ يقع ترتيبهم داخل أسرهم من الأول وحتى السادس.

وفيما يتصل بنوع المسكن الذي تقيم فيه عينة البحث، أثبتت الدراسة الميدانية أن الغالبية العظمى من أفراد العينة يقطنون في منازل ملك، لأن نوع المسكن يعتبر عنصرا ثقافيا يعكس إلى حد ما نمط المعيشة وأسلوب الحياة، بجانب أنه يعتبر من محددات المكانة الاجتماعية لسكان المجتمع ككل

وعن المستوى التعليمي لأب عينة البحث ، كشفت الدراسة الميدانية عن أن نسبة كبيرة منهم أميون، وهذا يعد معوقا لأي تغير، ويضعف درجة الوعي لدى الناس، ويجعل الفرصة سانحة لسيادة القيم والتقاليد البالية التي تعضد التخلف وتناهض كل محاولة من شأنها الارتقاء بمستوى المرأة، والأمر لا يختلف كثيرا لدى أم عينة البحث، ولعل هذا يتطلب ضرورة القضاء على الأمية والاهتمام بتعليم المرأة وبخاصة الريفية .

أما عن المستوى التعليمي لأزواج عينة البحث، كشفت الدراسة الميدانية عن أن غالبيتهم من حاملي الشهادات العلمية، ولعل هذا يساعد في تضييق الفجوة بين الزوجة وزوجها، وبالتالي القضاء على الكثير من أشكال وأنواع العنف الذي تتعرض له المرأة بمجتمع الدراسة.

أما فيما يتصل بالمستوى المهني لأب عينة الدراسة، أبانت الدراسة الميدانية، عن أن غالبيتهم يعملون في مهن ومناشط مختلفة، وهذا يدل على أن سكان مجتمع البحث يتميز بالتنوع المهني، كما أكدت الدراسة على أن العمل في القطاع العام يحتل مكان الصدارة بمجتمع البحث، أما عن المستوى المهني لأم عينة الدراسة، تبين أن هناك علاقة بين المستوى التعليمي والمهني وأثبتت الدراسة أن جيل الأباء والأمهات أقل حظا في الحصول على فرص تعليمية، والأمر يختلف بالنسبة لأزواج عينة الدراسة التي أكدت بأن غالبيتهم يعملون في مهن ومناشط مختلفة وإن كانت الأغلبية منهم يفضلون العمل في القطاع العام كما تشير الدراسة .

أما فيما يتصل بمصادر دخل عينة البحث، أثبتت الدراسة الميدانية عن أن نسبة كبيرة من عينة البحث يعتمدون على عملهم هم وأسرهم كمصدر أساسي للدخل وذلك لمقابلة احتياجاتهم المعيشية.

٢- ما الأسباب والدوافع التي وراء ارتكاب الرجل لجرائم العنف ضد المرأة ؟ وما هي أكثر أشكال العنف شيوعا بمجتمع الدراسة ؟ .

أسفرت الدراسة الميدانية عن مجموعة من الأسباب التي تقف وراء ممارسة الرجل للعنف ضد المرأة منها الوضع الاقتصادي السيئ لبعض الأسر والذي يتمثل في عدم المقدرة على توفير الاحتياجات الأساسية، عدم التكافؤ في المستوى التعليمي وبخاصة إذا كان (الزوج) هو الأقل تعليما، كما أن لانتشار بعض الظواهر الاجتماعية السلبية كالإدمان وتعاطي المخدرات دورا في ذلك، كما أبانت الدراسة أن للموروث الاجتماعي ونقص الوعي لدى المرأة بحقوقها وتقبلها لبعض أشكال العنف والسكوت عليه كلها عوامل وأسباب تقف وراء ممارسة الرجل للعنف ضد المرأة .

أما فيما يتصل بصفات الشخص الذي يمارس العنف أكدت الدراسة أنه شخص محبط لديه شعور بالنقص مضطرب نفسيا، معرض لضغوط اجتماعية واقتصادية، كما كشفت الدراسة عن اختلاف صورة المعنف فقد كان مجهولا في الماضي، أما الآن وكما تشير الدراسات والإحصائيات إلى أن ٩٥٪ من المعنفين معرضين بالنسبة للضحايا وعلى الأغلب يكون من الأسرة نفسها أو من الذكور المحيطين بها سواء الأب أو الأخ أو الزوج .

أما عن مفهوم العنف وأشكاله فكما أبانت الدراسة الراهنة أن غالبية عينة البحث رأت بأن العنف هو "كل تصرف يؤدي إلى إلحاق الأذى بالمرأة من قبل الرجل وخلق معاناة جسدية ونفسية وجنسية بطريق مباشر أو غير مباشر وذلك من خلال حبس حريتها أو حرمانها أو إرغامها على القيام بأعمال لا تحبها أو إهانتها والتقليل من كرامتها وفقدان المرأة للأمان" .

وفيما يتعلق بأشكال العنف الذي تعرضت له عينة البحث أبانت الدراسة أنه على الرغم من التطور التكنولوجي الحاصل في المجتمعات، ووصول المرأة إلى درجات عليا على الصعيد العلمي والعملي إلا أنها لا زالت تتعرض لكافة أشكال وأنواع العنف فهي ليست إلا امرأة لا حقوق لها ولكن مطالبة بأداء ما عليها من واجبات، كما أثبتت عينة

الدراسة الميدانية أن غالبية مفردات البحث تعرضوا لكل أشكال وأنواع العنف سواء المادي أو الجنسي أو المعنوي داخل الأسرة وخارجها بشكل مباشر أو غير مباشر، كما أتضح أن العنف يمارس ضد نسق اجتماعي متكامل يؤكد بتفاصيله ومحصلته النهائية دونية المرأة وتبعيتها.

وفيما يتصل بمفهوم العنف الجسدي أثبتت الدراسة الميدانية أنه أشد وأبرز مظاهر العنف الذي تتعرض له المرأة باعتباره إساءة موجهة ومقصودة لجسد المرأة بقصد الإيذاء ويتراوح من أبسط الأشكال إلى أخطرها وأشدها كالضرب وشد الشعر والصفع واللكم والتعذيب والخنق والحرق، وهذا يعني أن العنف الجسدي هو المعاملة السيئة التي تتلقاها الأنثى سواء في بيت أبيها أو في منزل زوجها .

أما العنف الجنسي فأبانت الدراسة بأنه أي فعل أو قول يمس كرامة المرأة ويخدش خصوصية جسدها كاستدراجها بالقوة والتهديد لتحقيق الاتصال الجنسي أو استخدام المجال الجنسي في إيذائها كالتحرش الجنسي أو الشتم بألفاظ نابية أو الهجر من قبل الزوج أو الإجبار على ممارسة الجنس أو الإجبار على القيام بأفعال جنسية لا تحبها المرأة .

وفيما يتصل بالعنف الاجتماعي أكدت الدراسة الميدانية بأنه من أكثر أنواع العنف ممارسة ضد المرأة والذي يتمثل في الحصار الاجتماعي من قبل الأهل والأقارب وتضييق الخناق على فرص تواصلها وتفاعلها مع العالم الخارجي وعدم تقدير الرجل لها ومحاولة الحد من انخراطها في المجتمع وممارستها لأدوارها وإجبارها على التنازل عن حقوقها والتدخل في شؤونها الخاصة وتحديد أدوارها وعدم السماح لها بالمشاركة في اتخاذ القرارات وعدم الاستماع لها أمام الآخرين .

أما العنف النفسي، فكما أبانت الدراسة الميدانية أن العنف النفسي هو أي فعل مؤذ نفسيا للمرأة دون أن تكون له آثار جسدية والذي من شأنه التقليل من أهمية المرأة من خلال إطلاق بعض الألقاب عليها ونعتها بصفات لا تليق بها كالإهمال واعتبارها خادمة وإساءة الظن بها ومراقبتها واحتقارها والسخرية من آرائها وعدم تقديرها وإحراجها وتهديدها بالإيذاء وتخويفها.

٣ - هل لثقافة المجتمع وعاداته وتقاليده دور في تقبل المرأة لبعض أشكال العنف ؟ ، يعتبر العنف عند البعض أمرا عاديا في ظل المنظومة التربوية السائدة في المجتمع

العربي، ولكن في الآونة الأخيرة ومع تزايد الاهتمام الدولي بتلك الظاهرة تنبه المجتمع إلى مدى خطورة تلك المشكلة، ومن خلال الدراسة الميدانية تبين ما يلي:

أبانت الدراسة فيما يتصل بحقوق المرأة التي سلبت منها، أنه مازال ينظر إلى المرأة من قبل الكثيرين نظرة دونية حيث تم حرمانها الكثير من حقوقها في ظل مجتمع ذكوري يتمتع فيه الرجل بالسلطة والهيمنة، وهذا يدلل على أن عنف الرجل ضد المرأة أو إساءته لها وسلبه لحقوقها يكون بقدر ما يسمح به المجتمع وبقدر ما تسمح به الثقافة السائدة.

وفيما يتصل بشعور عينة الدراسة التي تعرضت للعنف أبانت الدراسة الميدانية أن غالبية تلك العينة تشعر بالعجز والسلبية لكون هذه الممارسات متأصلة ومرتبطة بثقافة المجتمع، كما أوضحن سبب عدم إبلاغهن للجهات الأمنية يرجع لعوامل عديدة منها؛ ثقافة المجتمع التي ساهمت في دونية المرأة وسلبيتها، وعدم الإنصاف مما جعل موضوع العنف ضدها غير معترف به من غالبية سكان المجتمع، هذا بجانب أن الإحصاءات الرسمية لا وجود لها حول هذه الظاهرة حتى تخدم رغبة البعض في التستر على هذه الجريمة وعدم الإقرار بوجودها.

وفيما يتعلق بدور ثقافة المجتمع في تقبل المرأة لبعض أشكال العنف، أكدت الدراسة الميدانية أن ظاهرة العنف مرتبطة بوجود واستمرار المجتمع الأبوي وأن أشكال العنف الممارسة ضد المرأة ليست هي الخطر الحقيقي الذي يهددها لأن هذه الأشكال يمكن وضع ضوابط لها، وإنما الخطر الحقيقي هو الكامن داخل بنيان المجتمع من مفاهيم ثقافية واجتماعية، حيث تقدم الثقافة السائدة في المجتمع نوعا من الوعي الزائف للمرأة بذاتها وبذات الآخر وهو الرجل يجعها تتقبل كثيرا من مظاهر العنف الممارس ضدها على اعتبار أنها تصرفات طبيعية حتى تبقى المرأة على هامشيتها في المجتمع وتبعيتها للرجل.

أما عن أسباب تقبل المرأة لبعض أشكال العنف أثبتت الدراسة الميدانية أن هناك مجموعة من العوامل والأسباب التي وراء تقبلها للعنف منها الثقافة الاجتماعية السائدة والعادات والتقاليد التي كبلتها وجعلتها تقبل ذلك العنف، كما أن الإرث الثقافي أو ما يطلق عليه ثقافة المجتمع الأبوي جعلها تشعر بدونيتها ، هذا بجانب تدني مستوى الوعي لدى المرأة والظروف الاقتصادية السيئة لكثير من السيدات والفتيات وبخاصة غير المتعلمات وغير العاملات مما جعلها أسيرة لدى تصرفات الرجل، هذا بجانب أن سطوة

العلاقات الاجتماعية جعلت المرأة تتستر على عنف الرجل ضدها وتتقبله لإكمال وجاهتها الاجتماعية حتى ولو كان ذلك يمس كرامتها ويحط من قدرها.

٤ - هل هناك علاقة بين الموروث الاجتماعي الذي ينظر للمرأة بدونية وارتفاع ظاهرة العنف ضد المرأة ؟ ،لا شك في أن الوضع الذي يحتله كل من الرجل والمرأة له دور في بروز العديد من الظواهر الاجتماعية ، ولذا كشفت الدراسة الميدانية ما يلي :

فيما يتصل بنظرة المجتمع للمرأة أبانت الدراسة عن أن هناك أفكار وتقاليد متجذرة في ثقافات الكثيرين والتي تحمل في طياتها تفضيل الذكر على الأنثى، ولعل هذا يوضح أن المجتمع الذكوري في غالبية دول العالم الثالث ينظر إلى المرأة بأنها أقل من الرجل وبأنها جزء من ممتلكاته، ولعل تلك النظرة السيئة كما توضح الدراسة الميدانية لها آثارها السلبية على المرأة كشعورها بالإظطراب والقلق والإحساس بالعجز واليأس تجاه المستقبل.

كما أثبتت الدراسة أيضا أن علاقات القوة داخل النسق الأسري ليست سوى انعكاسا لبناء الهيمنة والسيطرة والقهر الاجتماعي والاستغلال الاقتصادي في المجتمع وفي الأسرة من خلال نسق القيم والثقافة والقانون والمؤسسة الإعلامية، وتعتبر المرأة أكثر الأفراد داخل الأسرة تعرضا للعنف لكونها تحتل مكانة ضعيفة داخل هذا البناء.

وعن أسباب تفضيل الولد على البنت أبانت الدراسة أن نسق القيم والمعايير في المجتمع هو الذي يحدد أدوار الذكور والإناث ويفضل الذكور على الإناث ويعظم من سلطتهم العائلية والاجتماعية على حساب تفعيل شأن الأنثى وتكريس تبعيتها وطاعتها للرجل، هذا بجانب أن هذا النسق يستمد شرعيته من مصادر مختلفة أهمها الثقافة الاجتماعية السائدة والتراث الشعبي والمؤسسة الإعلامية، وهذا ما أكدته عينة الدراسة وبخاصة ساكني المناطق الريفية وذوي المستويات التعليمية الأقل، وهذا يوضح النظرة الثقافية السائدة نحو المرأة في المجتمع العربي والتمييز الذي تتعرض له.

٥ - هل هناك علاقة بين المستوى التعليمي والمهني وارتكاب جرائم العنف ضد المرأة ؟ أسفرت الدراسة الميدانية على أن المستوى التعليمي قد يحدد إلى حدٍ ما شكل ومستوى العنف، فذوي المستويات التعليمية العليا ينتشر بينهم العنف المعنوي والمستويات التعليمية الأقل ينتشر بينهم العنف الجسدي، هذا ما أكدت عليه نسبة كبيرة من

عينة الدراسة، في حين أن نسبة قليلة رأت بأن العنف لا وطن له ولا يقتصر على فئة دون أخرى فهو يتوغل بين كل المستويات والفئات بشتى أنواعه وأشكاله.

وفيما يتصل بالمستوى المهني ودوره في تحديد شكل ونوع العنف أبانت الدراسة أن المهنة يمكن أن تحدد شكل ومستوى العنف الذي يقع على المرأة باعتبار أن ذوي المستويات المهنية العليا من ذوي المستويات التعليمية العليا، وبالتالي يختلف شكل العنف لديهم عن أصحاب المستويات المهنية والتعليمية الأقل

٦ - هل يرتبط العنف ضد المرأة بالعديد من الظواهر الهدامة في المجتمع كالبطالة والمخدرات والتصدع الأسري ؟ ومدى تأثير ذلك على تنمية المجتمع ؟ ،لا شك في أن للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تتعرض لها الأسرة تعد معوقا للتنمية في المجتمع،ولذا كشفت الدراسة الراهنة عما يلي :

فيما يتصل بدور العديد من الظواهر الهدامة في المجتمع في انتشار العنف ضد المرأة أبانت الدراسة إلى أن انتشار ظاهرة البطالة المقنعة وانتشار المخدرات وارتفاع معدل الطلاق كلها ظواهر تساعد على انتشار العنف بين مختلف أفراد الأسرة، ولعل هذا يوضح ومن خلال الإحصاءات والدراسات أن العنف يمارس وبأبشع صوره في المجتمعات المتقدمة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا أيضا تحت تأثير المخدرات والخمور ومختلف عوامل الإثارة والانحلال الخلقي.

أما عن تأثير العنف على تنمية المجتمع أبانت الدراسة الراهنة أن الإساءة والعنف ضد المرأة يؤدي إلى اضطراب شخصيتها وشعورها بالقلق والاكتئاب مما يجعلها سلبية لا تشارك بفاعلية تجاه تنمية المجتمع.

٧- ما الدور الذي لعبته وسائل الإعلام والقوانين المعمول بها والمؤسسات المعنية للحد من هذه الظاهرة ؟ ، يلاحظ وكما أكدت العديد من الدراسات أن العوامل الثقافية تسهم إلى حد ما في تحديد مستوى الثقافة الذي تتمتع بها غالبية أفراد المجتمع، ولذا كشفت الدراسة الميدانية عن:

فيما يتصل بدور وسائل الإعلام في توعية الناس للحد من هذه الظاهرة باعتبارها من أهم الوسائل التي من خلالها يمكن تغيير وتعديل العديد من الموروث الاجتماعي، لأن الإعلام لم يعد قاصرا على فئة محددة من المجتمع، بل أصبح في متناول الجميع، ولذا أكدت عينة الدراسة أن الإعلام ما زال قاصرا أو غير قادر على الحد من هذه الظاهرة

بشكل فعال، ولعل ذلك راجع إلى عدة عوامل منها، تأثير العادات والتقاليد على وسائل الإعلام مما أضعف دورها، كما أن القائمين على الإعلام غير مهيئين للدفاع عن قضايا المرأة، أضف إلى ذلك أن وسائل الإعلام لا زالت تتعامل مع المرأة من منظورين إما امرأة مسحوقة وضعيفة وجاهلة وإما امرأة قوية وشريرة لا تؤتمن على رعاية أطفالها .

وفيما يتصل بالقوانين والتشريعات المعمول بها ودورها في الحد من هذه الظاهرة أبانت الدراسة أن التشريع الليبي غني بالمواد والنصوص القانونية التي تجرم العنف أو التمييز ضد المرأة ولكن عدم فعاليتها والتخاذل في تنفيذها بسبب سطوة العادات والتقاليد كل ذلك ساعد على انتشار هذه الظاهرة.

أما فيما يتعلق بالدور الذي لعبته المؤسسات المعنية تجاه هذه الظاهرة فكما أكدت عينة الدراسة أنه على الرغم من الممارسات التي تتعرض لها المرأة في الحياة اليومية، إلا أن هذه الهيئات لم يكن لها دور في محاربة التمييز الذي تتعرض له المرأة.

٨. ما الآثار الاجتماعية والنفسية المترتبة على ظاهرة العنف ضد المرأة؟،أشارت العديد من الدراسات إلى أن العنف ضد المرأة يؤثر على كل أفراد المجتمع وبخاصة الأطفال، ولذا كشفت الدراسة الميدانية عن :

فيما يتصل بالآثار الاجتماعية للعنف أبانت الدراسة أن العنف ضد المرأة يؤدي إلى ارتفاع معدل الطلاق، كما أنه يؤثر على الأبناء في حياتهم نتيجة عدم التمكن من تربيتهم وتنشئتهم التنشئة الاجتماعية المتوازنة، كما تظهر العدوانية والعنف بين أفراد الأسرة، كما أثبتت الدراسة الميدانية أن خطر العنف يكمن في أنه يهدد البنى الاجتماعية والاقتصادية للأسرة والمجتمع مما يعوق سياسات التنمية .

أما عن الآثار النفسية التي يحدثها العنف ضد المرأة كما أكدته الدراسة الميدانية هو فقدان المرأة للثقة بنفسها وعدم شعورها بالأمان وإحساسها بالاتكالية والاعتمادية على الرجل وشعورها بالإحباط والكآبة وفقدان الإحساس بالمبادرة والمبادأة واتخاذ القرار.

ثانيا : النتائج العامة للدراسة :

هدفت الدراسة الراهنة إلى التعرف على· الآثار الاجتماعية و النفسية لظاهرة العنف ضد المرأة · ، وبعد مناقشة التساؤلات و الفروض التي طرحها الباحث في هذه الدراسة ترى بوجوب التوصل إلى نتيجة عامة لها، وعلى هذا يمكن القول من خلال التأصيل النظري و الميداني لهذه الدراسة :

أولا :كشفت الدراسة الميدانية عن أن العنف سلوك صادر عن شخص سواء داخل الأسرة أو خارجها هدفه السيطرة على المرأة وإضعافها باستعمال التخويف أو الإذلال أو الإيذاء الجسدي أو المعنوي أو الجنسي مستندا في ذلك على مجموعة من الأعراف و القيم المتوارثة التي كونت عدوانيته وجبروته، لذا بينت الدراسة عن أن الزوج هو أكثر مصادر العنف ضد المرأة و بنسبة ٣١,٣٢ ، يليه الوالد بنسبة ١٩,٢٨، ثم الغرباء بنسبة ١٥,٦٦، و الأخ بنسبة ١٤,٤٦، والأهل و الأقارب بنسبة ١٠,٨٤ .

ثانيا: أن مجتمع الدراسة يتسم بالترابط الأسري وتلعب العلاقات الاجتماعية بين سكانه الدور الأكبر، ولذا توجد أفكار و تقاليد متجذرة في ثقافات الكثيرين و التي تحمل في طياتها التمييز ضد المرأة مما يؤدي إلى تصغيرها وتعويدها على تقبل ذلك و الرضوخ إليه وبالتالي قبولها لأشكال وأنواع العنف الصادر من الرجل ضدها ، فكما بينت الدراسة الراهنة أن الغالبية العظمى من عينة البحث وبنسبة ٨٦,٨٤٪ قالوا بأن المجتمع يفضل الولد على البنت، كما أكدت الدراسة أيضا أن أكثر من نصف عينة البحث بنسبة ٥٦٧,٠٢٪ يروا أن المجتمع ينظر للمرأة بأنها أقل من الرجل، و نحو ١٥٪ ترى أن المجتمع ينظر للمرأة نظرة احتقار ويعتبرها خادمة، في حين أن أقل من ثلث العينة رأت إن المجتمع ينظر للمرأة نظرة تقدير و احترام، كما بينت الدراسة أيضا أن أكثر من ٩٠ ٪ من عينة الدراسة رأوا بأن هذه النظرة السيئة للمرأة تؤثر سلبا عليها خاصة الإهانة ٥٨,١٪، و السب و الشتم ٤٤,٤٪، والضرب ٤٠,٢٪، و الاحتقار ٤١٪، وإرغامها على شيء لا تحبه ٢٦,٥٪.

ثالثا: تعتبر المرأة داخل الأسرة من أكثر الأفراد تعرضا للعنف لكونها تحتل مكانة ضعيفة داخل النسق الأسري، ولذا أكدت الدراسة الراهنة أن البيت هو أكثر الأماكن لممارسة العنف ضد المرأة وبنسبة ٧١,٨٪، كما أثبتت الدراسة أيضا أن من الحقوق التي سلبت من المرأة حق المشاركة و الاستشارة في أمور الأسرة بنسبة ٦٢,٤٪، وحق اختيار شريك الحياة بنسبة ٤٨,٧٪ .

رابعا: أبانت الدراسة الراهنة أن حوالي ٥٠٪ من أفراد العينة ترى أن مفهوم العنف ضد المرأة هو حبس حريتها وحوالي ٢٥٪ ترى بأن مفهوم العنف هو إرغام المرأة على القيام بأشياء ضد رغبتها، و أكثر من ٢٥٪ أيضا ترى بأن العنف يعني الاستخفاف و السخرية من المرأة، و أوضحت نسبة ٧٢,٨١٪ من إجمالي العينة بأنها تعرضت للعنف، و أن أكثر الأنواع شيوعا

كما بينت الدراسة هو إجبار المرأة على أشياء دون رغبتها بنسبة ٤٥,٧٨٪، يلي ذلك المضايقات بأنواعها بنسبة ٢٧٪، و الضرب بنسبة ٢٢,٨٩٪.

خامسا: من خلال الدراسات التي تم إجراؤها في العالم العربي تبين أن نقص الوعي لدى المرأة العربية وجهلها بحقوقها القانونية وإخضاعها لسطوة العادات و التقاليد، و عدم وجود موقف علني من قبل الهيئات الأمنية المسئولة يحارب العنف ضد المرأة دورا في ارتفاع جرائم العنف ضد المرأة، فكما أشارت الشواهد الميدانية بالدراسة الراهنة إلى أن غالبية العينة التي تعرضت للعنف لم تبلغ السلطات المسئولة لعدة أسباب، منها العادات والتقاليد بنسبة ٣٦,٨٤٪، الخوف على الأولاد بنسبة ١٩,٣٠٪، منعا من الدخول في مشاكل بنسبة ١٧,٥٤٪، حفاظا على كرامتها بنسبة ١٠,٥٣٪، عدم الإنصاف بنسبة ٧,٨٩٪، الخوف من الانتقام بنسبة ٥,٢٦٪، مجاملة المجتمع للرجل بنسبة٢,٦٣٪.

سادسا: من واقع الدراسة الميدانية أن العنف يحدث للمرأة فقدان ثقتها بنفسها ويشعرها بالعجز و السلبية والإحباط والكآبة وعدم الشعور بالاطمئنان وفقدان الإحساس بالإنجاز و المثابرة، فكما أشارت الدراسة إلى أن ردة الفعل لدى المرأة عند تعرضها للعنف يتركز في البكاء والصمت بنسبة ٣٣,٧٣٪، والشعور بالاكتئاب و القلق بنسبة ١٦,٨٧٪، و الدفاع عن النفس بنسبة ١٦,٨٧٪، ولذا أكدت نسبة ٧٤,٥٦٪ بأن المجتمع له دور في تقبل المرأة للعنف، بجانب أن نسبة ٢٤,١٢٪ رأت بأن العادات و التقاليد لها دور في تقبل العنف، تدني وعي المرأة بحقوقها بنسبة ٢٠٪، و الفهم الخاطئ للدين بنسبة ١٧,٦٥٪، الخوف على الأولاد من الضياع بنسبة ١٢,٩٤٪، والنظرة الدونية للمرأة بنسبة ٩,٤١٪، ولعل هذا يكشف عن أن العنف يشكل خطرا يهدد البني الاجتماعية و الاقتصادية للأسرة و المجتمع.

ثالثا : توصيات الدراسة :

إن مواجهة مشكلة العنف ضد المرأة في محاولة للقضاء عليها أو على الأقل محاصرتها و الحد من آثارها الاجتماعية و النفسية على الأسرة، وقد تكشف لنا من خلال الدراسة الميدانية وجود الكثير من صور و أشكال العنف التي تمارس ضد المرأة، الأمر الذي يتطلب ضرورة تغيير جذري في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية و القانونية،ومن هذا المنطلق توصي الدراسة الراهنة بمجموعة من الاقتراحات تأمل وضعها في الاعتبار، وتتحدد أهم هذه التوصيات فيما يلي:

أولا: الإكثار من مراكز التوجيه الأسري لمساندة النساء اللاتي تعرضن للعنف بكل أشكاله، وتقديم المساعدات القانونية و الاجتماعية لهم، وحمايتهم وتأهيلهم اجتماعيا و نفسيا ورفع مستوى الخدمات التي تقدمها هذه المراكز، ووضع برامج توعوية لمحو الأمية الحقوقية و القانونية لكافة أفراد المجتمع.

ثانيا: وضع برنامج وطني لمكافحة العنف ضد المرأة بالتعاون ما بين الجهات الرسمية وغيرها من المنظمات العالمية المهتمة بقضايا المرأة، وضرورة التأكيد على انضمام كل الدول لكل الاتفاقيات و القوانين الدولية المتعلقة بحقوق المرأة، مع مراجعة شاملة للقوانين و التشريعات المتعلقة بحقوق المرأة وإجراء التعديلات اللازمة بما يكفل حقوق المرأة ومساواتها بالرجل.

ثالثا: التشجيع على إعداد الدراسات و البحوث التي تتعرض لقضايا الطفل و المرأة مع دعوة كافة الجهات للاهتمام بإصدار كافة الإحصاءات الرسمية التي تعتمد على إجراء مثل تلك الدراسات، وإنشاء شبكة لتبادل المعلومات بين المؤسسات المختلفة حول هذه الظاهرة.

رابعا: المساهمة في تغيير الثقافة الاجتماعية السائدة في حق المرأة من خلال عقد الندوات التي تتحدث عن دور المرأة وأهمية وجودها في كل مجالات الحياة العملية.

خامسا: ضرورة التنسيق بين كافة الأمانات و الهيئات المسئولة كالعدل و الأمن العام و الضمان الاجتماعي و التعليم وغيرها، بشكل فعال يسمح بتحقيق الأمان الاقتصادي و الاجتماعي و النفسي للمتضررات من العنف الأسري سواء كن زوجات أم مطلقات وأبنائهن.

سادسا: لابد من وجود هيئة مستقلة رسمية أو شعبية تلجأ إليها المرأة التي تعرضت للعنف تكون كفيلة بتقديم العون المادي والمعنوي والرعاية الاجتماعية والنفسية والمساعدة القانونية إذا لزمت لهؤلاء المتضررات، كما يجب على هذه الهيئة إعادة تأهيل هذه الفئات المتضررة من العنف الأسري وخلق فرص عمل مناسبة لهم.

سابعا: ضرورة الإعداد لبرامج تثقيفية وإعلامية تركز على تبصير الشباب من الجنسين بالحقوق والواجبات المتبادلة وترسيخ القيم و المعايير الداعمة للحياة الزوجية، و تبصيرهم بأسلوب التعامل المناسب فيما بينهما والتمسك بالاحترام المتبادل، وإشاعة الثقة وتجنب أسلوب التسلط أو فرض السيطرة من طرف ضد الأخر، بالإضافة إلى توعية الأباء والأمهات بأساليب التربية الصحيحة وتعميق الإحساس بالمسئولية وتجنب التفرقة في المعاملة

وأساليب التنشئة الخاطئة سواء القسوة الزائدة أو التدليل الزائد، حتى لا يتولد لدى الأبناء الرغبة في الانتقام أو العنف.

ثامنا: لابد من تشديد العقوبات الخاصة بالعنف ضد المرأة أو ضد الأطفال، مع توفير الحماية لتلك الفئات المحرومة أو المهمشة.

تاسعا: ضرورة وضع خطة إعلامية تستهدف تسليط الضوء على المشكلات التي تواجه الأسرة بصفة عامة و المرأة بصفة خاصة، على أن يتضمن مضمون الرسالة الإعلامية تغيير المفاهيم و الأفكار التي تحرص على التمييز بين الذكر و الأنثى، كما تهدف إلى رفع وعي النساء بحقوقهن الاجتماعية والقانونية والابتعاد عن عرض أفلام العنف والجريمة والجنس والالتزام بنشر كل ما يساعد على الحفاظ على كيان الأسرة .

عاشرا: لابد من تكاتف كل المؤسسات التي لها صلة بالتنشئة الاجتماعية بدءا من البيت ومرورا بالمدرسة وجماعة الأصدقاء و المؤسسات الدينية كمحاولة لغرس الفهم الصحيح لقيمة ودور المرأة في المجتمع.

مراجع الدراسة

١- نبيل راغب: اخطر مشكلات الشباب، دار غريب للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٦٩.

٢- سامية الخشاب: النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣ ص ٢٠٢.

٣- نبيل راغب: مرجع سابق، ص ص ٧٦ – ٧٨.

٤- سرحان العتيبي: العنف السياسي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، العدد ٤٠، ٢٠٠٠، ص ٤٩ .

٥- مصطفى حجازي: التخلف الاجتماعي، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٧٦، ص٢٦٣ .

٦- جليل وديع شكور: العنف والجريمة، الدار العربية للعلوم، بيروت، ١٩٩٧، ص ٣١.

٧- لمزيد من التفاصيل انظر :

* http:// www. Metrans Parent .Com

* http:// www.aman Jordan.org

٨- لمزيد من التفاصيل انظر :

* http : // www.annabaa .org

٩- الجمعية المغربية للدفاع عن حقوق النساء: العنف ضد النساء أية حماية، الجمعية المغربية للدفاع عن حقوق النساء، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٥، ص ١١ .

١٠- محمد مهدي شمس الدين: مواقف وتأملات في قضايا الفكر والسياسة، دار الزهراء للطباعة والنشر، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٩٨٤ ، ص ص ١٥١ – ١٥٢ .

١١- ناهد رمزي، عادل سلطان: بعض المتغيرات الاجتماعية والنفسية المحددة لاتجاهات الأفراد نحو العنف، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ص ٦٥ – ٦٧ .

١٢- ليلى عبد الوهاب: العنف الأسرى ، دار الندى للثقافة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٩ .

١٣- حيدر البصرى: العنف الأسري ، الدوافع والحلول ، دار المحجة البيضاء، بيروت، ٢٠٠١ ، ص ١٧ .

١٤- عبد الملك الحسامى: الحقوق السياسية والتنظيمية للمرأة المسلمة، مجلة دراسات المستقبل ، العدد ((٢))، ١٩٩٧ . ص ٣٦ .

١٥- أمال عبد الهادي: كفاح قرية مصرية للقضاء على الختان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص٣٢ .

١٦- على على منصور : مقارنات بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية ، دار الفتح للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ص ١٧٩ ـ ١٨٥ .

١٧- محمد الغزالى: قضايا المرأة بين التقاليد الراكدة والوافدة ، دار الشروق ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٩٠ ، ص ١٨٦ .

١٨- عادل مجاهد الشرجي: العنف الموجه ضد النساء في اليمن ، تحليل اجتماعي في ضوء نظرية النوع الاجتماعي، اللجنة الوطنية للمرأة، الطبعة الأولى، ديسمبر، ٢٠٠٣ ، ص ٨ .

١٩- هبة رؤوف : المرأة والدين والأخلاق ، من هنا نبدأ حوارات لقرن جديد ، دار الفكر ، دمشق ، ط١ ٢٠٠٠ ، ص ص ١٨٨ ـ ١٨٩ .

٢٠- عبد القادر الرازى : المعجم العربي ، بيروت للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٨٧ ، ص ١٩٢ .

٢١- ابن منظور: لسان العرب، بيروت للطباعة والنشر ، لبنان ، ١٩٥٦ ، ص ٢٥٧.

٢٢- أحمد زكي بدوي : معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص ٤٤١ .

٢٣- فهميه شرف الدين : أصل واحد وصور كثيرة ، ثقافة العنف ضد المرأة في لبنان، دار الفارابي ، لبنان ، ٢٠٠٢ ، ص ١٤ .

٢٤- ليلى عبد الوهاب : مرجع سابق ، ص ٢٣ .

٢٥- مارسيل غوشية دبيار كالستر : أصل العنف والدولة ، ترجمة على حرب ، دار الحداثة ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ١٨ .

٢٦- إلياس زحلاوي : المجتمع والعنف ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٥ ، ص ٥ .

٢٧- نهى صبحي حسن : الانتهاك الإجرامي لحقوق الطفلة في مصر ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، القاهرة ،١٩٩٦، ص ٢٦ .

٢٨- على ليله : العنف في المجتمعات النامية من وجهة نظر التحليل الوظيفي ، المجلة الجنائية القومية ، العدد الثاني ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ص ١٦٣ – ١٦٤.

29- Moyer , K.E : Violence and Aggression, Aphysiologi CaL Prespective, N.Y., Mcmillan publishers, 1987 P.189

٣١- شادية قناوي : نحو تفسير آليات العنف في المجتمع المصري ، رؤية سوسيولوجية ، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية،العدد ١٩،جامعة قطر ،الدوحة، ١٩٩٦،ص ص ٣١١ – ٣١٣.

٣٢- السيد يس : العنف السياسي في مصر ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ٣٧ .

٣٣- إجلال إسماعيل حلمي : العنف الأسري ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ص ١٢ – ١٣ .

٣٤- لمزيد من التفاصيل انظر :

- إجلال إسماعيل حلمي : نفس المرجع السابق ، ص ص ١٥ – ١٨ .
- الياس زحلاوي : مرجع سابق ، ص ص ١٣ – ١٦ .

٣٥- إجلال إسماعيل حلمي : مرجع سابق ، ص ١٨ .

٣٦- فاديا أبو شهبه : ظاهرة العنف داخل الأسرة المصرية ، المجلة الجنائية القومية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، العدد الأول ، مارس ، ٢٠٠٤ ، ص٧٠ .

٣٧- أحمد المجدوب وآخرون : ظاهرة العنف داخل الأسرة المصرية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، التقرير الأول ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ص ٢١-٢٢ .

٣٨- السيد عبد العاطي وآخرون : علم اجتماع الأسرة ، دار المعرفة الجامعية : الإسكندرية ، ٢٠٠٤ ، ص ٤٤٨ .

٣٩- ألفت حقي : الاضطراب النفسي · التشخيص والعلاج والوقاية ، مركز الإسكندرية للكتاب ، الإسكندرية ، ١٩٩٥ ، ص١٠٥ .

٤٠- نفس المرجع السابق : ص ٤٤٩ .

٤١- إجلال إسماعيل حلمي : مرجع سابق ، ص ص ٢٢-٢٣ .

٤٢- السيد عبد العاطي وآخرون : مرجع سابق ، ص ٤٤٩ .

٤٣- إجلال إسماعيل حلمي : مرجع سابق ، ص ٦٦ .

٤٤- السيد عبد العاطي وآخرون : مرجع سابق ، ص ٤٥٠ .

٤٥- نفس المرجع السابق : ص ٤٥٠ .

٤٦- إجلال إسماعيل حلمي : مرجع سابق ، ص ٦٦ .

٤٧- السيد عبد العاطي وآخرون : مرجع سابق ، ص ٤٥٣ .

48- Umberson , Anderson : Domestic Violence, Personal Control and Gender , 1998 , PP 442 - 452 .

٤٩- أحمد المجدوب وآخرون : مرجع سابق ، ص ٣١ .

٥٠- السيد عبد العاطي وآخرون : مرجع سابق ، ص ٤٥٤ .

٥١- نفس المرجع السابق : ص ص ٤٥٥ – ٤٥٦ .

52- Bandura , A., : Asocial Learning theory , New Jersey , Prentice Hall Inc., Englewood cliffs , 1972 , P22 .

٥٣- جورج أم غازادا وآخرون : نظريات التعلم ، دراسة مقارنة ، ترجمة على حجاج ، محمود مهنا ، الكويت ، مجلة عالم المعرفة ، العدد ١٠٨ ، ١٩٨٦ ، ص ١٥٢ .

٥٤- أحمد المجدوب وآخرون : مرجع سابق ، ص ص ٢٤ – ٢٥ .

٥٥- Bandura , A . , :OP . Cit, P22.

٥٦- حسنين محمد الكامل ، على السيد سليمان : السلوك العدواني وإدراك الأبناء للإتجاهات الوالدية في التنشئة الاجتماعية ، المؤتمر السنوي السادس لعلم النفس في مصر ، الجمعية المصرية للدراسات النفسية ، الجزء الثاني ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٣٤ .

٥٧- سهير صالح إبراهيم : تأثير الأفلام المقدمة في التلفزيون على اتجاه الشباب المصري نحو العنف ، رسالة ماجستير غير منشورة ،قسم الإذاعة،كلية الإعلام،جامعة القاهرة ، ١٩٧٧ . ص ٣٨.

58- Coser ,.L . : The Functions of social Conflict , Glencoe , The freepress , 1964 , P .44 .

٥٩- إجلال إسماعيل حلمي : مرجع سابق ، ص ٤٦ .

٦٠- نفس المرجع السابق : ص ٤٨ .

٦١- أحمد المجدوب وآخرون : مرجع سابق ، ص ٣٣ .

62- Coleman, J . W.A Cressey , D.R .,: social problems , new York , Harperg Raw Pub Lishers ,1987 , PP . 445-446.

٦٣- أحمد المجذوب وآخرون : مرجع سابق ، ص ٣٤ .

٦٤- سامية الخشاب :النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة،دار المعارف،القاهرة ١٩٨٢، ص ص ١٥١ – ١٥٢.

٦٥- محمد محروس الشناوي : جريمة القتل داخل العائلة ، دراسة نفسية اجتماعية من واقع الجرائم المنشورة في الصحف ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض ، الرياض ، المجلة العربية للدراسات الأمنية ، المجلد الرابع ، العدد السابع ، ديسمبر ، ١٩٨٨ .

66- Zaalouk , M . , Violen ceinthe family : the case of wife Battering in Egypt , The national Review of social sciencevd . 26 , No . 1 , January , 1989 , PP . 3-33.

٦٧- أمينة محمد بيومي: التفكك الأسري وعلاقته بجريمة القتل في المحيط العائلي، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة المنوفية، ١٩٩٤.

٦٨- ليلى عبد الوهاب : مرجع سابق .

٦٩- إجلال إسماعيل حلمي : مرجع سابق .

70- Gelles , Richard : The Violent Home,sage Library of so cial Research,13 sage,Publi Cations, 1972 .

71- Gay ford ., J . wife Battering : apreliminary survey of100 Cases,British Medi Cal Journal , I, 1975 .

٧٢- أحمد المجدوب وآخرون: مرجع سابق، ص ص ١٠١ – ١٠٢ .